العـــدد (7)
ديسمبر 2011

40 روح الاتحاد
SPIRIT OF THE UNION
NATIONAL DAY اليوم الوطني
UNITED ARAB EMIRATES الإمارات العربية المتحدة

صدى الإمارات

نشرة دورية تصدر عن إدارة الدراسات والأنشطة

الشيخة فاطمة بنت مبارك: الثاني من ديسمبر يوم خالد يزهو به التاريخ وذكرى غالية نورثها لأبنائنا وأحفادنا.

الحملة الوطنية للتوعية بحقوق الطفل تحت شعار (حقوقنا عليكم)

الاتحاد النسائي العام يطلق حملة بعنوان أعيدي التفكير للتوعية بأمراض سرطان عنق الرحم.

انطلاق الدورة الثانية لجائزة الرياضة النسائية في مجال التميز الرياضي.

تعدد وتنوع فرص تعليم المرأة من أبرز مكاسب المرأة الإماراتية في ظل اتحاد الإمارات.

المرأة الإماراتية شريك أساسي في التنمية الاقتصادية ولها إسهامات بارزة.

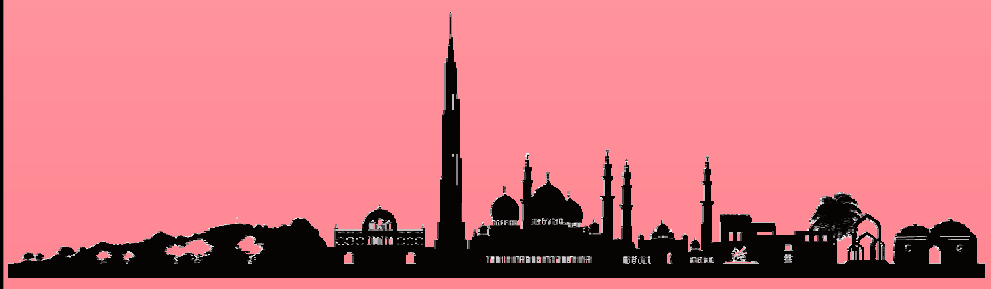

محتويـــــات العـــــدد

- رائدة العمل النسائي 4
- إطلالة الاتحاد النسائي العام 19

ملف العدد

- فرص تعليم المرأة من أبرز مكاسب المرأة الإماراتية 27
- توفير الرعاية والخدمات الصحية للمرأة الإماراتية 31
- توفير مستلزمات الحماية الاجتماعية للمرأة 33
- المرأة الإماراتية شريك أساسي في التنمية الاقتصادية 36
- المشاركة السياسية وتولي المناصب القيادية 38

منوعات

- من القلب ... إلى الإمارات 40
- عذب القصيد 42
- من أقوال مؤسس الاتحاد 43

مسئول النشر والتحرير:
إدارة الدراسات والبحوث وشؤون الجمعيات والأنشطة
الاتحـــــاد النسائـــــي العـــــام

ص. ب. 130 أبوظبي؛ الإمارات العربية المتحدة
هاتف: 4475333 (2 971+) فاكس: 4473730 (9712+)
البريد الإلكتروني: newsletter@gwu.ae

افتتاحيـــــة العـــــدد

يظل التاريخ خير مؤرخ لذكريات الشعوب، وشاهد على مـــا تحقق في أرض دولة الإمارات العربية المتحدة من نهضة وإنجازات في فترة قياسية من الزمن. وها نـــحن نـــحتفل بالـــذكـــرى الأربعين لقيام دولتنا الحبيبة. هذا الاتحاد الذي شكك الكثيرون في استمراره، ولكن بفضل وتوفيق من الله في المقام الأول، ومن ثم بفضل قواعد التكاتف والتعاون والأخوة التي أرساها المغفور له بإذن الله الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان (طيب الله ثراه) باني النهضة، استطاع اتحاد دولة الإمارات العربية المتحدة أن يقـــف صامدا أمام كل المتغيرات. فهو اتحاد بني على أسس متينة تستمد قوتها من التآخي والتلاحم بين أبناء الدولة، وإيمانهم بأن تكامل الأدوار وتفضيل المصلحة العليا للدولة هو السبيل نـــحو التقدم. وقد ارتكزت رؤية مؤسسي الدولة على الاهتمام بـــالمـــورد البشري كأساس للنماء والتقدم؛ وبذلك استطاعت الإمارات أن تحتل مراتب متقدمة بين مصاف الدول المتقدمة في مختـــتـــلـــف المجالات.

واليوم يواصل صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد رئـــيـــس الدولة حفظه الله ورعاه وإخوانه الحكام المسيرة بخطوات ثابتـــة ومنهجية مدروسة الهدف فيها إنسان الإمارات وتنميته وتحقيق الحياة الكريمة له. وقد كان للمرأة الإماراتية نصيبا من هـــذه الانجازات والمكاسب. والحمد لله فإن ما تحقق لها في ظل الاتحاد لتشرئب فخراً ومجداً بواقع أصبح ماثلا أمام الجميع بمشـــاركـــة فاعلة في تنمية وطنها في جميع المجالات.

وبلاشك فإن المؤسسات والجمعيـــات النسائيـــة في الدولة، في مقدمتها الاتحاد النسائي العام ساهمت برئاسة ومتابعة كريمة من رائدة العمل النسائي في الدولة في تمكين المرأة وتذليل الصعوبات أمامها، لتتبوأ الحقائب الوزارية والمراكز القيادية وتسهم بشكل فاعل في تطور وتقدم الدولة، وما زال اتحاد إماراتنا يقدم الكثير من أجل المرأة والوطن.. فإلى الأمام يا إماراتنا الحبيبة.

مع تحيات

إدارة شؤون الجمعيات والأنشطة

وإدارة الدراسات والبحوث

الشيخة فاطمة بنت مبارك: الثاني من ديسمبر يوم خالد يزهو به التاريخ وذكرى غالية نورثها لأبنائنا وأحفادنا

أكدت سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك رئيسة الاتحاد النسائي العام الرئيسة الأعلى لمؤسسة التنمية الأسرية رئيسة المجلس الأعلى للأمومة والطفولة أن الثاني من ديسمبر من العام 1971 يوم خالد يزهو به التاريخ وسيبقى ذكرى غالية نورثها لأبنائنا وأحفادنا على مر العصور والأزمان.

وقالت سموها في حوار شامل ل" مجلة زهرة الخليج "تنشره بعددها الذي صدر في 26 نوفمبر أن ذلك اليوم شهد ميلاد دولة الإمارات العربية المتحدة والتي جاء ميلادها إيذانا بتحقق الحلم الذي طالما سعى إليه المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان طيب اللّه ثراه متمثلاً في تأسيس دولة اتحادية فتية قوية تركها أمانة في أيد أمينة هي يد صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة حفظه اللّه، وإخوانه أصحاب السمو أعضاء المجلس الأعلى حكام الإمارات الذين واصلوا قيادة مسيرة التنمية بحكمة وإخلاص وعزم على نهج الآباء المؤسسين. وفيما يلي نص الحوار..

بداية تتشرف " زهرة الخليج" بتقديم أسمى التهاني إلى سموكم بمناسبة احتفال دولة الإمارات العربية المتحدة بمرور 40 عاماً على قيام الاتحاد على يد المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان.. فما هي الدلالة التي يحملها هذا الرقم من عمر دولة الاتحاد المديد بمشيئة اللّه تعالى؟ وما هي الكلمة التي تتوجهون بها في هذه المناسبة الغالية؟

يسعدني في هذه المناسبة الغالية، أن أتقدم بخالص التهاني إلى صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة حفظه اللّه، وإلى أخيه صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، وإلى إخوانهما أصحاب السمو أعضاء المجلس الأعلى حكام الإمارات.. كما أتوجه بالتهنئة إلى أبناء وبنات وطني الغالي بمناسبة احتفال دولة الإمارات العربية المتحدة بذكرى مرور أربعة عقود على قيام الاتحاد المجيد، على يد المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، مؤسس اتحادنا وباني نهضتنا.

إن مرور أربعة عقود على قيام دولة الاتحاد، يمثل فرصة غالية لأن نجدد عهود الإخلاص والوفاء لقيادتنا الرشيدة ووطننا الحبيب، ووعود الجد والاجتهاد في مسيرة الارتقاء بالوطن بهمة عالية وإرادة وطنية مخلصة.

ولا شك أن احتفالنا بالعيد الوطني الأربعين يعني أن دولة الإمارات العربية المتحدة تجاوزت مرحلة التأسيس والإنشاء إلى مرحلة اكتمال مقومات القوة والتميز.. ونحن ندرك جيداً أن بلوغنا هذه المرحلة يضع منجزنا التنموي محط أنظار العالم أكثر من أي وقت مضى، فمسيرة التميز تتطلب جهداً ومثابرة، وكل خطوة فيها تعقبها خطوات، وكل نجاح يجب أن تتلوه نجاحات.

ويحق لنا في هذه المناسبة الغالية أن ننظر بفخر إلى الإنجاز الذي تحقق بفضل اللّه تعالى، ويكفينا فخراً أننا عندما نتحدث عن أداء دولة الإمارات العربية المتحدة في أي مجال من المجالات.. فإننا نتحدث عن ريادة وسبق لا عن مواكبة ولحاق بركب.. وقد يعتقد البعض أن الانجازات العملاقة التي حققتها دولة الإمارات في ظل المسيرة الاتحادية المباركة، تعود إلى ثروة النفط وحدها، والحقيقة أن هذا قول غير منصف، فنحن إذ نحمد اللّه تعالى أن انعم علينا بثروة النفط التي ساهمت إلى حد بعيد في بلورة المنجز التنموي في دولة الإمارات، لكن النهضة التي حققتها دولة الإمارات تبقى ثمرة حقيقية للعلاقة المتميزة التي ربطت ولا تزال تربط بين الشعب والقيادة منذ اللحظات الأولى لميلاد دولة الاتحاد، وهي العلاقة التي تقوم على التزام متبادل بين الشعب والقيادة، فمن جانب أبناء وبنات الإمارات.. كل الإخلاص والوفاء للوطن، وكل الثقة والولاء للقيادة، ومن جانب القيادة التزام مطلق بجعل رفاهية المواطن وأمنه واستقراره على رأس أولوياتها ومحور اهتماماتها، وهذا هو سر نجاحنا الذي لا نخفيه على أحد.

دولة الإمارات ما بين 1971 و 2011 ، مسيرة 40 عاماً بدأت برؤية بعيدة النظر من جانب المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، حين رأى في الاتحاد ركيزة أساسية للنماء والتنمية.. ما هي أهم ملامح هذا الحلم كما عايشتموها عن قرب خلال مشاركتكم وملازمتكم للمغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان؟ وما هي الرسالة التي تودون

سموكم نقلها إلى الأجيال القادمة من أبناء وبنات دولة الاتحاد؟.

إن الثاني من ديسمبر من العام 1971، هو يوم خالد يزهو به التاريخ، وذكرى غالية نورثها لأبنائنا وأحفادنا على مر العصور والأزمان، فقد شهد ذلك اليوم ميلاد دولة الإمارات العربية المتحدة، والتي جاء ميلادها إيذاناً بتحقق الحلم الذي طالما سعى إليه المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طيب الله ثراه، متمثلاً في تأسيس دولة اتحادية فتية قوية، تركها أمانة في أيدٍ أمينة هي يد صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة، حفظه الله، وإخوانه أصحاب السمو أعضاء المجلس الأعلى حكام الإمارات، فقاموا بمواصلة قيادة مسيرة التنمية بحكمة وإخلاص وعزم على نهج الآباء المؤسسين.

تقول العرب إن حلم الإنسان بقدر همته، وقد كانت همة المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، لا حدود لها، وقد تعلمنا منه أنه لا يتحقق من الحلم إلا على قدر الجهد المبذول لتحقيقه، فهو لم يترك سبيلاً لتسريع دوران عجلة التنمية في الدولة إلا سار فيها، ولم يترك بوابة يمكن أن تحقق لشعبه الرفاهية إلا وعبرها، وبهذا المنطق يمكنني القول أن المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان كان يرى التنمية بمنظور خاص، فقد كان يؤمن بأن للتنمية محصلة واحدة هي تنمية ابن الإمارات ورفاهيته، وأن جهود التنمية إن لم تشمل العنصر البشري وترتقي به علماً وفكراً وثقافة فلا طائل من ورائها ولا نفع منها.

لقد كانت ثقة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان في إمكانيات أبناء وبنات الإمارات، لا حدود لها، لذا فهو لم يدخر جهداً في سبيل إطلاق الطاقة البشرية المواطنة وتوجيهها نحو آفاق التميز والإبداع.. وكان يؤكد أن العلم هو السبيل الوحيد لتحقيق النهضة، وطالما اعتبر أن الخطأ ليس في عدم معرفتنا بالأشياء ولكن في عدم سعينا نحو معرفتها، وأن مقدار الحكمة والعلم الذي في حوزتنا هو الذي يحدد موقعنا الحقيقي على خريطة العالم وفي أي اتجاه نسير .

واليوم، وبينما تقف دولة الإمارات العربية المتحدة بثقة وجدارة في مصاف الدول المتقدمة، يجدر بنا أن نفطن جيداً إلى أن الانجاز الذي حققته دولتنا ما هو إلا ميل في رحلة الألف ميل، إذ تنتظرنا مسيرة تطوير أسرع وتيرة وأشد إلحاحاً.. وبما أن كل لحظة في الحاضر هي بداية للمستقبل، فإن أفضل الطرق للاستعداد للغد هي أن نركز كل حكمتنا في استنباط الدروس من الماضي، وكل طاقتنا في أداء عمل اليوم على أفضل ما يكون، وكل علمنا في استشراف المستقبل وقراءة متغيراته بتفاؤل ويقظة وثقة.

ما بين الأمس واليوم، شهدت ابنة الإمارات نقلة نوعية في ظل الاتحاد، وذلك من خلال مكتسبات تشريعية وتنفيذية ومجتمعية، جعلت من ابنة الإمارات نموذجا يحتذى في مجال التقدم والتنمية.. فما هي أهم المكاسب التي تحققت للمرأة الإماراتية في ظل الاتحاد؟ .. وما هي الإنجازات التي تعتبرونها سموكم علامة مضيئة في سجل إنجازات ابنة الإمارات؟

عندما نتحدث عن دولة الإمارات العربية المتحدة باعتبارها الأولى عربياً في ميدان تمكين المرأة فإن هذا الإنجاز المشرف يعود إلى الرؤية الثاقبة للمغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، وإيمانه الكامل بأهمية دور المرأة، فضلاً عن ثقته المطلقة بقدرة ابنة الإمارات على أن تصبح شريكاً حقيقياً وفاعلاً في كافة مجالات التنمية، إذ بادر منذ اللحظات الأولى لميلاد دولة الإتحاد إلى تعهد كافة القضايا المتعلقة بالمرأة بالدعم والمساندة من خلال خطط وبرامج فائقة الطموح..وهو النهج الذي واصله صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة، حفظه الله، وصولاً بابنة الإمارات إلى ما هي عليه الآن من مكانة عالية.

فمنذ تأسيس دولة الإمارات العربية المتحدة في عام 1971، تكفل الدستور بضمان كافة حقوق المرأة التي حظيت فيه ببنود ومواد صريحة تؤكد مبادئ العدالة الاجتماعية والمساواة في الحقوق والحريات دون تمييز بين المرأة والرجل بما يتماشى مع تعاليم ديننا الحنيف، وهي المبادئ التي تفرعت عنها قوانين وتشريعات تضمن للمرأة حقوقاً مساوية

للرجل، منها على سبيل المثال حقها في الحصول على التعليم والرعاية الصحية والاجتماعية، وحقها في التملك والعمل والترقي، وهي حقوق تتجاوز بكثير حقوق المرأة المقررة في الاتفاقيات والعهود والمواثيق الدولية، إلى جانب قانون الأحوال الشخصية الذي ينظم المسائل المتعلقة بالولاية والوصاية والخطبة والطلاق والنفقة والميراث، وغير ذلك من الأحكام الهامة التي تخص المرأة والأسرة، والذي يُعد من أكثر قوانين الأحوال الشخصية إنصافا للمرأة على مستوى العالم.

ويسعدني القول إن ابنة الإمارات لم تتعامل مع الحقوق والمزايا التي وفرتها الدولة لها بمنطق الهبة، إنما رأت فيها تحدياً أثار همتها وشحذ مهاراتها لتثبت أنها جديرة بها، فأهدت وطنها نهضة نسائية شاملة في كافة المجالات، واستطاعت أن تحقق كافة الأهداف الإنمائية المرصودة لها قبل أوانها.. وأصبحت المرأة تتبوأ اليوم أعلى المناصب في جميع المجالات وتسهم بفعالية في قيادة مسيرة التنمية والتطوير والتحديث من خلال مشاركتها في السلطات السيادية الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية ومختلف المواقع القيادية المتصلة باتخاذ القرار إضافة إلى حضورها المتميز والفاعل على ساحات العمل النسوي العربي والإقليمي والدولي.

وتشغل اليوم أربعة مقاعد في مجلس الوزراء وتمثلت بتسع نائبات في المجلس الوطني الاتحادي السابق.. كما أصبحت تشغل 66 في المائة من وظائف القطاع الحكومي، من بينها 30 في المائة من الوظائف القيادية العليا المرتبطة باتخاذ القرار، و15 في المائة في الوظائف الفنية التي تشمل الطب والتدريس والصيدلة.

كما تقلدت رتبة العميد في القوات المسلحة، وتم تعيين عدد من النساء في السلك القضائي بدرجات وكلاء للنيابة العامة وقضاة.. أما في ميدان العمل الحر فإن لدى دولة الإمارات العربية المتحدة أكبر عدد من سيدات الأعمال في المنطقة، حيث يضم" مجلس سيدات أعمال الإمارات" 12 ألف عضوة، تصل استثماراتهن التجارية إلى 25 مليار درهم.

في شهر سبتمبر الماضي وقبيل انتخابات عضوية المجلس الوطني الاتحادي، توجهتم بكلمة أكدتم فيها على أهمية مشاركة ابنة الإمارات في العملية الانتخابية التي أثمرت فوز المرأة بمقعد واحد في البرلمان.. الآن، وفي وجود رصيد من الخبرة لدى المرأة الإماراتية في ميدان العمل البرلماني، كيف تقيمون سموكم تلك التجربة التي كانت بمثابة نقطة انطلاق نحو إرساء مبدأ التمثيل النسائي داخل البرلمان؟ وما هو السبيل لتعزيز مشاركة المرأة الإماراتية في ميدان العمل السياسي عموماً؟

من الأمور التي تسعدنا متابعة الخطوات الواثقة التي تخطوها ابنة الإمارات في ميدان العمل السياسي والدبلوماسي، إذ تشهد تلك الخطوات تسارعاً متزايداً في ظل إيمان قيادتنا الرشيدة بأهمية المشاركة السياسية للمرأة، وهو الأمر الذي منح لمشاركتها قوة دافعة واكسبها بعداً جديداً يتسم بالديناميكية والفاعلية.

لقد حققت المرأة في دولة الإمارات عدداً من الإنجازات المشهود لها في إطار إستراتيجية التمكين السياسي التي يتبناها صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة، عندما منح المرأة حق المشاركة في الانتخابات البرلمانية، وقد تكللت تجربتها الانتخابية الأولى بالنجاح، من خلال نسبة مشاركة بلغت 22.5 في المائة من مجموع أعضاء المجلس الوطني الاتحادي في الفصل التشريعي الرابع عشر 2006 ـ 2010، حيث تمكنت ابنة الإمارات من شغل 9 مقاعد من أصل 40 مقعداً في المجلس، وبذلك شهد العام 2006 تشكيل أول مجلس نيابي بمشاركة المرأة.. في حين أثمرت الانتخابات الأخيرة عن فوز امرأة بمقعد واحد في البرلمان.. وقد يتعزز وجودها بعدد أخر من العضوات.. ونحن إذ نهنئهن بهذا التكليف وتلك الثقة، فإننا ندعو العضوات الجدد في المجلس الوطني الاتحادي إلى الاستفادة من تجارب العضوات السابقات، آملين منهن إحاطة قضايا المجتمع لاسيما تلك المتعلقة بالمرأة والطفل وذوي الاحتياجات الخاصة بعنايتهن واهتمامهن.

ولا يفوتني في هذا المقام أن أشير إلى أنه تتويجاً لرؤية قيادتنا

الرشيدة في مجال تمكين المرأة الإماراتية من المشاركة في الحياة السياسية. فقد شهدت السنوات الأخيرة تعيين 4 وزيرات، إلى جانب تعيين امرأة في منصب الأمين العام لمجلس الوزراء. كما سجلت المرأة الإماراتية مشاركتها رفيعة المستوى في السلك الدبلوماسي، حيث يوجد لدى الدولة ثلاث سفيرات في السويد واسبانيا ومونتينغرو، وقنصلة عامة في شنغهاي.

وهكذا يمكنني الجزم بأن المرأة الإماراتية أثبتت أن لديها كافة مقومات اللازمة التي تمكنها من خوض معترك العمل السياسي والدبلوماسي باقتدار، وأن التجربة قد أثبتت أن تعزيز المشاركة السياسية للمرأة، يجب أن يمر عبر رؤية مجتمعية مُنصفة لقدراتها المرأة، واعتبارها مُدخلاً أساسياً في معادلة التنمية المستدامة.

حققت دولة الإمارات العربية المتحدة المرتبة الأولى إقليمياً والـ32 عالمياً في تقرير التنمية البشرية للعام 2010، الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كما تم تصنيفها في التقرير ذاته ضمن إحدى دولتين فقط من المنطقة في الفئة الأكثر تقدما أو فئة" التنمية البشرية المرتفعة جدا".. ما هو تعليق سموكم على هذا الأداء المشرف؟ وإلى أي حد تعتبر تلك النتائج التي وردت في التقرير تجسيداً لحجم الانجاز الذي حققته الدولة على صعيد التنمية البشرية؟ .

أشعر بالفخر بتصدر دولة الإمارات العربية المتحدة الترتيب العربي في تقرير التنمية البشرية لعام 2010 الصادر مؤخراً عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي السنوي للتنمية البشرية.. وبحسب التقرير فقد جاءت دولة الإمارات الأولى عربياً في الترتيب العام الذي يضم كافة دول العالم، واحتلت المركز 32 من أصل169 دولة شملها التقرير على المستوى العالمي، متقدمة بذلك خمسة مراكز في الترتيب العام عما كانت عليه في عام 2005. كما جاء حصول دولة الإمارات على فئة" التنمية البشرية المرتفعة جداً" ليجسد الجهود المبذولة من قبل الدولة وسعيها المتواصل للارتقاء بمستوى معيشة المواطن وتحقيق رفاهيته.

إنه بلا شك مصدر سعادة عظيمة لنا أن يشير المجتمع العالمي إلى دولة الإمارات العربية المتحدة باعتبارها القاطرة التي تقود العالم العربي على صعيد جهود التنمية البشرية.. وأن يتم تسليط الضوء على حجم الانجاز التنموي الذي حققته الدولة في هذا المجال الحيوي، والذي تم توثيقه في نسخة الذكرى السنوية العشرين من التقرير. والحقيقة أن النتائج التي أشار إليها تقرير التنمية البشرية 2010 تجسد التزام دولة الإمارات العربية المتحدة منذ تأسيسها، بالعمل على تنمية المواطن باعتباره الثروة الحقيقية للوطن، ويعود هذا إلى رؤية المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان "طيب الله ثراه"، وهي الرؤية التي سار على نهجها صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة حفظه الله، وإخوانه أصحاب السمو الشيوخ، أعضاء المجلس الأعلى حكام الإمارات.

جرت العادة على أن يتم تقييم وضع المرأة من خلال ثلاث مؤشرات أساسية هي: التعليم، الصحة والمشاركة في قطاع العمل.. وفيما يتعلق بالمرأة في دولة الإمارات فإن تلك المؤشرات في تقدم متسارع بفضل الأولوية التي تحظى بها كافة القضايا المتعلقة بدعم المرأة وتمكينها..إلى أي حد أفادت المرأة الإماراتية من هذا الدعم؟ وإلى حد نجحت في مسيرتها نحو إثبات ذاتها وجدارتها؟

ثمة شواهد كثيرة تؤكد أن المرأة الإماراتية بدأت مسيرة التنمية من حيث انتهى الآخرون، حيث يتم الآن إدراج المرأة في كافة استراتيجيات التنمية الوطنية باعتبارها شريك فاعل وأساسي، وذلك نتيجة لرؤية القيادة الرشيدة في الدولة، وسعيها المستمر إلى تطوير الخدمات الموجهة إلى المرأة، وتحديث التشريعات لصالح تعزيز مشاركتها الايجابية في مسيرة البناء والتطور.

إن الجهود الرامية إلى تحسين أوضاع المرأة في مختلف المجالات وتعزيز دورها في المجتمع لم تكن بهذه القوة والفاعلية التي هي عليها اليوم في دولة الإمارات العربية المتحدة، وأبدأ بالتعليم، وهو الرافد الأهم من روافد التنمية إذ يمثل القوة الدافعة للمجتمع والأداة الرئيسية لتفعيل كافة

استراتيجيات التنمية. لذا فمن الحكمة اعتبار التعليم بمثابة المقياس الحقيقي للنجاح الذي تحرزه الدول في مجال استثمار العنصر البشري بما في ذلك المرأة. وتشير الأرقام إلى أن معدلات إقبال ابنة الإمارات على التعليم تعتبر من أعلى النسب عالمياً. حيث تفيد الإحصائيات الخاصة بالعام 2010 والصادرة عن المركز الوطني للإحصاء أن عدد الطالبات الإماراتيات في مختلف مرحل التعليم بمدارس الدولة بلغ 151366طالبة. وفي مراكز تعليم الكبار 7119 طالبة. أما في ميدان التعليم العالي فقد بلغت نسبة الطالبات الجامعيات في التعليم العالي 77 في المائة من خريجات المدارس وهي أعلى نسبة تعليم عالي على مستوى العالم. وهذا التطور الكمي الذي تشهده الدولة في مجال التعليم واكبه تطور نوعي في المنتج التعليمي بما يتماشى مع أحدث معطيات القرن الحادي والعشرين.

وتأتي المؤشرات الخاصة بالتعليم لتؤكد أن دولة الإمارات العربية المتحدة تحصد ثمار جهودها في ميدان التعليم على صورة خريجات مؤهلات تأهيلا عاليا ومستعدات للالتحاق بمختلف ميادين العمل. وحتى أكون منصفة فلابد من الإشارة إلى أن المرأة الإماراتية لم تكن غائبة يوماً عن ميدان العمل. فقد كانت حاضرة دائماً. وإن تنوعت أوجه مساهمتها وتفاوتت عبر التاريخ.. أما في الوقت الراهن فتشير الإحصائيات المتعلقة بقطاع العمل إلى أن 59 في المائة من النساء في الإمارات يعملن. وهذا الرقم يعكس حرص القيادة الرشيدة على تشجيع المشاركة الاقتصادية للمرأة في قطاعي العمل الحكومي والخاص من خلال استراتيجيات عديدة. منها على سبيل المثال تأمين فرص العمل للخريجين الجدد. وتنفيذ سياسة التوطين. وضمان فرص تعيين متساوية أمام كل من المرأة والرجل. وإيجاد تشريعات تُراعي الالتزامات والظروف الأسرية التي تخص المرأة مثل تلك المتعلقة بإجازات الوضع والرضاعة ودور الحضانة التابعة لجهات العمل.. وغيرها.

أما على الجانب الصحي فإن الخدمات الصحية والبرامج العلاجية والوقائية التي تنفذها وزارة الصحة دعمت الوضع الصحي للمرأة الإماراتية. ويمكن قياس ذلك من خلال عدد من المؤشرات مثل انخفاض نسبة الوفيات خاصة بين الأطفال الرضع. زيادة أعداد نسبة المواليد. عدم تسجيل وفيات بين الأمهات بسبب الحمل والولادة والنفاس في السنوات الأخيرة.. إلى جانب تبني مجموعة من الحملات والبرامج الصحية التي تهدف إلى الخصائص الصحية للمرأة. ومنها على سبيل المثل حملات التوعية بأهمية الكشف المبكر عن سرطان الثدي وسرطان عنق الرحم وهشاشة العظام وأمراض القلب.

على مدار 37 عاماً هي عمر" الاتحاد النسائي العام" الذي يتشرف برئاسة سموكم له. عمل الاتحاد النسائي العام عبر أجندة حافلة بالعديد من المشاريع والبرامج التي ترمي إلى تحسين أوضاع المرأة الإماراتية وتعزيز مشاركتها في دفع عجلة التنمية المستدامة.. كيف تُقيمون سموكم النقلة النوعية التي حققها" الاتحاد النسائي العام" فيما يتعلق بتعزيز مكانة المرأة الإماراتية في المجتمع والقضايا المتعلقة بها؟

لقد نجح" الاتحاد النسائي العام" منذ تأسيسه في العام 1975 في أن يسطر سجلاً حافلاً بالإنجازات المضيئة وهو يمضي قُدما نحو تمكين المرأة الإماراتية وفق إستراتيجية جادة تتضمن برامج ومشاريع تنموية تنهض بواقع وقدرات المرأة في دولة الإمارات.. حيث نجح الاتحاد النسائي العام في مسيرته خلال العقود الماضية في إحداث تغييرات جوهرية في العديد من القضايا التي تهم المرأة الإماراتية والطفولة والأمومة والأسرة والتنمية.

على سبيل المثال لا الحصر. وفي مجال الخطط والاستراتيجيات الخاصة بالنهوض بالمرأة الإماراتية. قام "الاتحاد النسائي العام. في نهاية العام 2002. بإطلاق" الإستراتيجية الوطنية لتقدم المرأة". التي تمثل نقلة نوعية تستهدف بصورة أساسية تمكين المرأة الإماراتية وتفعيل

مشاركتها الايجابية في ثمانية ميادين رئيسية هي: التعليم، الاقتصاد، الإعلام، العمل الاجتماعي، الصحة ، التشريعات والبيئة بالإضافة إلى المجال السياسي.

وفي مجال الطفولة فإن" الاتحاد النسائي العام" لديه العديد من المبادرات التي كانت وراء تعديل واستحداث عدد من التشريعات الخاصة بالطفل مثل تلك المتعلقة بأحكام الرؤية والحضانة، كما يُحسب للإتحاد النسائي العام إطلاق وتنفيذ عدد من البرامج والمشاريع الهادفة إلى تحسين أوضاع الأطفال، ومن جملة ذلك تبنيه مشروع التوعية بمخاطر السمنة لدى الأطفال، إضافة إلى نموذج" مشروع الوالدين" الذي يعتبر من أهم المشاريع التي تقوم على توعية الأسرة والأطفال، ومن أبرز مساهمات" الاتحاد النسائي العام" إطلاق البرنامج الوطني لمكافحة التدخين بين الأطفال والمراهقين والذي أثمر عدد من التشريعات المحلية والاتحادية التي تحظر بيع التبغ للأطفال والمراهقين، والتي تحظر التدخين في الأماكن العامة.

ومع النجاحات المتوالية التي حققها" الاتحاد النسائي العام" في تبني قضايا وشؤون المرأة الإماراتية ومع تعاظم خبرته في هذا المجال، كان لقضايا المرأة على المستويين الإقليمي والدولي، نصيب وافر من اهتمامه ودعمه، حيث يحرص" الاتحاد النسائي العام" على أن يكون ذا حضور مؤثر وفاعل في جميع المؤتمرات الإقليمية والعالمية التي تعنى بتحسين أوضاع المرأة وإزالة جميع أشكال التمييز ضدها.

تحتل" مؤسسة التنمية الأسرية" موقع الريادة بين مؤسسات الخدمة المجتمعية متعددة الأنشطة التي تُعنى بقضايا تنمية الأسرة والمرأة.. بصفتكم الرئيس الأعلى لـ" مؤسسة التنمية الأسرية" ما هي الأولويات التي تعمل من خلالها مؤسسة التنمية الأسرية؟ وكيف تجدون سموكم الدور الذي تقوم في مجال خدمة الأسرة والمجتمع؟

انطلاقاً من حرص دولة الإمارات العربية المتحدة على دعم منظومة الأسرة، وتأكيداً لدورها الجوهري في تنمية المجتمع، فقد أصدر صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة حفظه الله قانوناً يقضي بإنشاء" مؤسسة التنمية الأسرية" في مايو 2006، لتنتظم ضمن باقة المؤسسات والجمعيات النسائية العاملة في الدولة والتي تهتم بقضايا المرأة والطفل والتنمية المستدامة للأسرة، حيث تتلخص رسالة" مؤسسة التنمية الأسرية" في تنمية المجتمع من خلال إعداد أسرة واعية ذات أصالة وقيم راسخة، يتمتع أفرادها بمهارات عالية وقدرات متميزة تؤهلهم للوفاء بأدوارهم في دفع عجلة التنمية المستدامة.

وفي هذا الإطار فإن" مؤسسة التنمية الأسرية" تعمل على تفعيل التشريعات الاجتماعية وتتقدم بالاقتراحات اللازمة لتطوير تلك التشريعات وصولاً إلى تحقيق التنمية بمفهومها الشامل للأسرة والطفل والمرأة، فضلاً عن دورها الفاعل في رصد وتحليل الظواهر والتحديات التي تواجه الأسرة كوحدة اجتماعية أو تواجه الأفراد داخل كيان الأسرة.

ولا يفوتني هنا أن أشير إلى أهمية المحاور التي تتضمنها الخطة الإستراتيجية الجديدة للمؤسسة 2011- 2015، والتي تركز على مساعدة المرأة وتعزيز مكانتها لتمكينها من الإسهام الفاعل في حركة التنمية، إضافة إلى تبني أساليب أداء مبتكرة وسياسات متميزة لتأهيل وتنمية ورعاية المرأة والطفل بصورة خاصة، وأفراد الأسرة بصورة عامة، بما ينسجم مع السياسة الاجتماعية للدولة من خلال تعاون أمثل مع المؤسسات المحلية والدولية المتخصصة في هذا المجال.

وتعتمد" مؤسسة التنمية الأسرية" في تنفيذ أهدافها على منهجية علمية ترتكز على دراسات إحصائية ومسوح ميدانية تعطي صورة واقعية لمتطلبات الأسرة والمجتمع المحلي.

وفي ضوء تلك المؤشرات يتم استحداث وتطوير وتنفيذ برامج متخصصة، تشمل على سبيل المثال لا الحصر الاستشارات الأسرية والزوجية والتربوية، إلى جانب برامج وأنشطة تفاعلية تهدف إلى تعميق التفاهم بين مختلف أفراد الأسرة، كما يعتبر" المركز الشامل لحماية الأسرة" أحد

المشاريع الإستراتيجية التي تتبناها" مؤسسة التنمية الأسرية". ومن المتوقع أن يحتل هذا المركز لدى إطلاقه موقعاً ريادياً على صعيد الوقاية والتوعية والتثقيف من مخاطر العنف الأسري، إلى جانب خدمات الرعاية والحماية والتأهيل والمتابعة وفقاً لأفضل المعايير العالمية في مجال الأمن الأسري.

انطلقت الدعوة إلى إنشاء" المجلس الأعلى للأمومة والطفولة" بمبادرة كريمة من جانب سموكم، في إطار اهتمامكم بالأمومة والطفولة، وحرصكم على تقديم كافة الدعم اللازم في هذا المجال... ما هو الشوط الذي قطعه" المجلس الأعلى للأمومة والطفولة" حتى الآن على صعيد الارتقاء بمستويات الرعاية والعناية بشؤون الأمومة والطفولة؟.

أود أن أشيد بالإنجازات التي حققتها دولة الإمارات العربية المتحدة على صعيد النهوض بالطفولة في ظل القيادة الحكيمة لصاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة حفظه الله. إذ حققت الدولة قفزات متتالية في العناية الشاملة بالأم والطفل، والدليل على ذلك أن المؤشرات الصحية والتعليمية الخاصة بالطفل الإماراتي تضاهي مثيلتها في الدول المتقدمة.

أما فيما يتعلق بـ" المجلس الأعلى للأمومة والطفولة" فقد انطلقت الدعوة لإنشائه في العام 2002، وفي العام 2003 أصدر المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان مرسوماً اتحادياً بإنشاء" المجلس الأعلى للأمومة والطفولة". وبصفة عامة يمكن تلخيص رسالة المجلس في محورين اثنين، أولهما هو إرساء مبدأ عام يُعد مرجعاً مؤطراً لجميع الجهات الحكومية والأهلية، ويتمثل هذا المبدأ في تقديم مصلحة الطفل في جميع التشريعات والممارسات، فضلاً عن إعطاء أولوية قصوى لكافة حقوق الطفل في الحياة والبقاء والنماء. أما المحور الثاني فيتمثل في التنسيق بين جهود الجهات الحكومية والأهلية في مجال تلبية احتياجات الأم بما يعينها على المواءمة بين دورها الإيجابي والإنتاجي.

ويعمل" المجلس الأعلى للأمومة والطفولة" على تحقيق رسالته عبر باقة من الأهداف التنفيذية من أهمها الارتقاء بمستويات رعاية الأمومة والطفولة داخل الدولة، ومتابعة خطط التنمية والتطوير الرامية إلى تحقيق الرفاهية المنشودة للطفل والأم، وذلك في إطار خطة التنمية العامة للدولة. إضافة إلي تشجيع المؤسسات الحكومية وغير الحكومية العاملة في مجال الأمومة والطفولة على تنفيذ البرامج الصحية والتعليمية والثقافية والاجتماعية والإعلامية لتحسين نوعية حياة الأم والطفل.

ومن الأهداف الإستراتيجية التي يتبناها" المجلس الأعلى للأمومة والطفولة" العمل على تطوير الاستراتيجيات والتشريعات ذات العلاقة بتنمية الأمومة والطفولة. وتنتظم في هذا العقد " الإستراتيجية الوطنية للأمومة والطفولة" التي يجري إعدادها حالياً بالتنسيق"بين" الاتحاد النسائي العام" و"اليونيسيف" والجهات الاتحادية والمحلية ومنظمات المجتمع المدني المعنية بالطفولة والأمومة. وغاية هذه الإستراتيجية حصول الأطفال في الإمارات العربية المتحدة على أفضل مستويات الرعاية والخدمات في المجالات الأربعة الرئيسية التي تشملها حقوق الأطفال من بقاء ونماء وحماية ومشاركة.

يمتد اهتمام سموكم ليشمل شريحة الشباب، وقد قمتم في المؤتمر الثالث" لمنظمة المرأة العربية" الذي عقد في تونس في أكتوبر 2010 ، قمتم بتقديم مبادرة تستهدف تأسيس لجنة دائمة للشباب تتبع منظمة المرأة العربية، وقد تم إدراج تلك المبادرة ضمن التوصيات الختامية للمؤتمر. بوصفكم من أشد المهتمين بشريحة الشباب، كيف ترصدون أهم تلك التحديات التي تواجههم بصفة عامة؟ وما هي الأدوار الفردية والمجتمعية والحكومية التي يجدر القيام بها لمواجهة تلك التحديات؟

إن الازدهار المضطرد الذي تشهده دولة الإمارات ينطلق وفق ضوابط ومعايير تعتمد في المقام الأول على مجتمع يتسم بالنشاط والديناميكية قوامه الشباب المتسلح بألوان العلم والمعرفة.

لذا فإن القيادة الرشيدة لم تدخر وسعاً في سبيل العناية بالشباب وتلبية احتياجاتهم وتطوير مهاراتهم

باعتبارهم رافداً استراتيجياً لجهود التنمية المستدامة، والأمل الذي يدخره المجتمع لمواصلة مسيرة الغد.

ومن هذا المنطلق فقد دأبت الجهات الرسمية والمجتمعية المعنية بشريحة الشباب، دأبت على إطلاق العديد من المبادرات والبرامج الرامية إلى الارتقاء بالقدرات والطاقات العلمية والعملية لدى الشباب، وتوجيههم نحو قيم مجتمعية سليمة، وتزويدهم بالمهارات اللازمة للتواصل مع مختلف ثقافات العالم بأسلوب يجمع بين أعلى درجات الثقة بالنفس والاعتزاز بالموروث الوطني والعربي والإسلامي، وبين أسمى مراتب التفهم والتسامح واحترام الآخر.

وفي هذا الإطار جاءت مبادرة" الاتحاد النسائي العام" إلى تفعيل توصيات المؤتمر الثالث لمنظمة المرأة العربية بتأسيس لجنة دائمة للشباب تتبع منظمة المرأة العربية، من خلال عقد لقاءات تشاورية مع الشباب من مختلف إمارات الدولة للتباحث حول آلية تشكيل لجنة وطنية هدفها الوقوف على احتياجاتهم وتحديد الاستراتيجيات اللازمة لدمجهم في المنظومة التنموية وتعزيز انتمائهم وولائهم للوطن والقيادة، وتحصينهم من تيارات الغزو الثقافي والسلوكيات غير المقبولة.

إن الآمال المعقودة على الشباب كبيرة، وأتوقع من أبنائي وبناتي الشباب أنهم دائماً على مستوى آمال وطنهم فيهم، في ظل الرعاية والدعم غير المحدود الذي يلقونه، لكن الأمر الذي أرغب في التأكيد عليه بقوة هو أن كافة المؤشرات الإيجابية التي تحققها الدولة في ميدان تأهيل الشباب والعناية بهم، على اتساع مجالاتها وتسارع وتيرتها، إلا أنها تتضاءل أمام الخطر الذي يتهدد الشباب والمتمثل في الحوادث المرورية المميتة التي يتعرض لها شباب بلادي من جراء السرعة والتهور والانشغال أثناء القيادة.

وهي الحوادث التي تحصد أرواح شباب في سنّ العطاء يمثلون ثروة هذا الوطن التي لا يمكن تعويضها.

ولا يفوتني أن أشيد بحملة" أتعهد" التي أطلقها ناشطون في مواقع التواصل الاجتماعي على الإنترنت، وبادرت عدة شخصيات وجهات رسمية وأهلية إلى تبنيها ودعمها، بهدف حثّ الشباب على التوقف عن استخدام الهواتف النقالة، وكتابة الرسائل النصّية، أثناء القيادة بهدف وقف نزيف طاقات الشباب المهدورة من جراء الحوادث المرورية المميتة الناجمة بشكل مباشر عن هذه السلوكيات السيّئة.

منذ صدور القرار بإنشائها في عام 2008، تحظى مراكز إيواء ضحايا الاتجار بالبشر في الدولة بعناية فائقة من جانب سموكم، إذ تتعهدونها بدعم معنوي ومادي متواصل، الأمر الذي ارتقى بأداء تلك المراكز وجعلها تجربة رائدة تُحتذى على مستوى العالم في مجال الإيواء.. إلى أي حد يمكن لهذه المراكز أن تساهم في احتواء مشكلة الاتجار بالبشر التي يعاني منها العالم؟ وما هو الدور الذي تقوم به على صعيد توفير ظروف إنسانية تعمل على تعزيز قدرة النساء والأطفال من ضحايا الاتجار بالبشر على مواجهة ظروفهم الصعبة؟

إن المعتقد الديني والمجتمعي السائد في المجتمع الإماراتي يستنكر أية ممارسات من شأنها المساس بكرامة الإنسان وحريته، لاسيما النساء والأطفال.. من هذا المنطلق فإن دولة الإمارات العربية المتحدة تعتبر من أوائل الدول على مستوى العالم التي تنبهت إلى مخاطر جرائم الاتجار بالبشر، والتي سعت إلى لفت أنظار الضمير العالمي إلى حجم المعاناة الإنسانية التي يواجهها ضحايا هذا النوع من الجرائم، كما بادرت الدولة إلى تبني إستراتيجية وطنية محكمة بهدف التصدي لجرائم الاتجار بالبشر والحد من تداعياتها تماشياً مع التزام الإمارات تجاه المجتمع الدولي في سعيها للتصدي لكافة ألوان والممارسات التي تستبيح كرامة الإنسان.

وأود أن أشير هنا إلى أن لدولة الإمارات العربية المتحدة سجلاً مشرفاً في مجال التصدي لجرائم الاتجار بالبشر، إذ يتم التعامل مع الملف الخاص بهذا النوع من الجرائم بمنتهى الجدية والاحتراف مع إعطاء الجانب الإنساني أولوية قصوى، وذلك في إطار الإستراتيجية الوطنية لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر التي يجري تنفيذها عبر 4 محاور أساسية، تشمل تجريم هذا اللون من الجرائم، إنفاذ القوانين والتشريعات الكفيلة بالتصدي لجرائم الاتجار بالبشر، توفير مظلة حماية للضحايا، والتعاون الدولي مع كافة الجهات الناشطة في هذا المجال.

ففي مجال التجريم، يعد قانون مكافحة الاتجار بالبشر في الإمارات العربية المتحدة الصادر في نوفمبر 2006 الأول من نوعه في العالم العربي، علاوة على ذلك، فقد شكل مجلس

الوزراء لجنةً وطنيةً لمكافحة الاتجار بالبشر في أبريل 2007 مهمتها التنسيق بين الوزارات والدوائر الاتحادية والمحلية بشأن القضاء على الجرائم ذات الصلة بالاتجار بالبشر. أما المحور الثاني فيتمثل في متابعة الشق التنفيذي للقانون ضماناً لتطبيق أفضل للتدابير المتعلقة بمتابعة وتحديد الجرائم ذات الصلة بالاتجار بالبشر.

في حين يركز المحور الثالث الذي تغطية" الإستراتيجية الوطنية لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر". يركز على توفير رعاية سريعة وشاملة ومنصفة لضحايا الاتجار بالبشر من النساء والأطفال، عبر مراكز خاصة تقوم باستقبالهم وتؤمن لهم ملجأ أمناً مؤقتاً، وتوفر لهم سبل الرعاية النفسية والصحية والقانونية لحين عودتهم إلى بلادهم. ومن تلك المراكز" مؤسسة دبي لرعاية النساء والأطفال". كما قامت" هيئة الهلال الأحمر في دولة الإمارات العربية المتحدة" بدعم ومساندة من جانبنا وبالتعاون مع" اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر". بتبني إنشاء مراكز إيواء ضحايا الاتجار بالبشر تمثل منظومة شاملة لدعم وإعادة تأهيل الضحايا. ويعنى المحور الرابع بتعزيز التعاون الدولي في هذا المجال. حيث تقوم دولة الإمارات المتحدة بدور ريادي في إيجاد مبادرات دولية تهدف إلى الحد من جرائم الاتجار بالبشر وصولاً إلى إستراتيجية عالمية موحدة كفيلة بملاحقة واعتقال ومعاقبة أولئك الذين يسيئون إلى الإنسانية جمعاء بهذا النوع من الجرائم.

بحجة الحداثة ومواكبة تطورات العصر تطفو على السطح من حين لآخر دعاوى مغرضة ترمي إلى اختراق مفهوم الأسرة، وذلك من خلال محاولة إعادة تعريفه بصورة مغايره لما أقره الدين والمجتمع .. من خلال شغلكم منصب الرئيس الأعلى لمؤسسة التنمية الأسرية" إلى أي حد تقلقكم تلك الدعاوي؟ وما هو السبيل لإبقاء أسرنا مصانة بمنأى عن خطر تلك الدعاوى؟.

إن تحقيق الأمن والاستقرار للأسرة الإماراتية يمثل أولوية قصوى في سياسة دولة الإمارات العربية المتحدة، وينبع ذلك من حرص صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة حفظه الله، على منح قضايا الأسرة جانباً رئيساً من اهتماماته انطلاقاً من إيمان سموه العميق بأن تقدم ورقي أي أمة لن يتم بالشكل المطلوب إلا إذا قام على ركيزة الاستقرار الأسري والمجتمعي. حيث تؤكد التجارب أن منجزات التنمية في أي مجتمع تعتمد في المقام الأول على خصائص وإمكانيات العنصر البشري. وبما أن الأسرة تمثل المحضن الطبيعي للفرد. فيمكن القول بأن منجز التنمية يتوقف إلى حد بعيد على درجة استقرار الأسرة وتماسكها.

إلا أنه في الوقت الذي يتزايد فيه الاعتراف العالمي بأن الأسرة القوية المتماسكة تمثل ضرورة مجتمعية مُلحة. وبأن مسألة الاستقرار الأسري تؤثر في صلب إستراتيجيات التنمية المستدامة. فإن ثمة مؤشرات واقعية تؤكد أن العالم شهد تغيرات عديدة طالت أدوار الأسرة ووظائفها وأنماط العلاقة بين أفرادها. بعض تلك التغيرات إيجابي.. والآخر سلبي مثل ظهور أنماط غير سوية من الزواج. وتقديم الدور الإنتاجي للأم على دورها الإنجابي والتربوي.

وحتى تبقى منظومة الأسرة. بمفهومها العربي والإسلامي. كيانا غير قابل للاختراق. فمن الضرورة بمكان استحداث منهجيات فاعلة لمتابعة الحراك العالمي في هذا المجال. واستيعاب كافة المفاهيم المستحدثة وتقييمها. وأخذ ما يناسبنا منها. بعد الاطمئنان إلى أنه لا يخالف تشريعاتنا وموروثنا الثقافي. ولا يتعارض مع قيمنا الأخلاقية والدينية. كما يجب العمل على تحصين الأسرة نفسها من تيارات الغزو الثقافي لحمياتها من الأنماط غير المقبولة من التغيرات. وهذا يتم تحقيقه برعاية النظام الأسري وترسيخ كيانه ومقومات استقراره. فكلما كانت الأسرة ذات بنيان قوي وخصائص متماسكة وعلاقات مترابطة. فإنها تصبح أكثر قدرة على تقييم التغيرات الفكرية الطارئة. والتعامل معها بعقلانية ورشد. والأخذ منها بطريقة انتقائية واعية. تحافظ بها على هويتها العربية المسلمة.

لدى سموكم رؤية خاصة تتميز بالانفتاح على تجارب الدول الأخرى فيما يتعلق بخدمات الأسرة والمجتمع. والإطلاع على أفضل الممارسات العربية والعالمية ونقل ما يتناسب منها وخصوصية الأسرة وقيم والمجتمع في دولة الإمارات.. فما هي أهم ملامح وسمات هذه الرؤية؟ وما هو الدور الذي يلعبه الانفتاح على تجارب الدول الأخرى في الارتقاء بالخدمات المقدمة إلى الأسرة والمجتمع؟.

تعمل قيادتنا الرشيدة دوماً على تقديم اعلي مستوى ممكن من الخدمات للأسرة والمجتمع الإماراتي ككل. ومن هنا فإننا

حريصون كل الحرص على الاطلاع على أفضل الممارسات العالمية في مجال خدمات الأسرة والمجتمع، ونقل التجارب المتميزة من كافة الدول الشقيقة والصديقة، بما يضمن تحقيق أفضل مستوى ممكن من الأداء على صعيد وضع وتنفيذ البرامج التي تسعى إلى تعزيز مكانة الأسرة والارتقاء بالمجتمع الإماراتي ككل، وأيضاً بما يتناسب والخصائص الدينية والمجتمعية السائدة في دولة الإمارات. إن التطور هو أحد نواميس الكون، وباعتبارنا جزءا من كل.. يشمل العالم بأسره، وباعتبار دولة الإمارات العربية المتحدة من الدول المتقدمة والمنفتحة على العالم، فإن المجتمع الإماراتي يشهد نمواً مضطرداً، وتطوراً متسارعاً، وليس من الحكمة التعامل بأساليب قديمة مع المتطلبات المستجدة لمجتمع آخذ في التطور، فالتعامل مع الظواهر والمستجدات الحديثة ـ في حال وجودها ـ يتطلب أساليب وأدوات مبتكرة، وفي إطار انفتاح انتقائي يتسم بالوعي والقدرة على الاختيار، فإن كافة الجهود الموجهة للأسرة والمجتمع تلتزم بنهج يقوم على تبادل الأفكار، وتداول أفضل الممارسات والتجارب العالمية، بما يسمح بتبني استراتيجيات متطورة تضاهي أفضل ما يتم تقديمه على مستوى العالم.

ولا يفوتني التأكيد على أن تبادل الأفكار والتجارب والخبرات، يجب أن يشمل كافة المجالات دون أن يقتصر على مجال واحد بعينه، فالتاريخ قد أثبت دوماً أن التبادل الثقافي والانفتاح الفكري، هما السبيل لحفز طاقات الإنسان وإثراء خبراته وتوجيهها نحو غدٍ أفضل للبشرية جمعاء، والتجارب قد أثبتت أن مواكبتنا للعالم المتغير من حولنا وإطلاعنا على أفكاره وتجاربه، أمر حتمي وليس اختياريا، مع احتفاظنا بالحق في تحديد موقفنا من تلك التجارب والأفكار بناء على طبيعتها ودرجة ملاءمتها لنا.

وهكذا نكون قد نجحنا في مواكبة التطور العالمي، مع الالتزام بقيمنا الدينية ومبادئنا الأخلاقية وتقاليدنا الأصيلة وعاداتنا الحميدة، باعتبارها ثوابت لا تُمس، وهذا اللون من التطور الذي يراعي أبجديات وأدبيات الانفتاح.. محمود بل وواجب أيضاً.

اهتمام سموكم بقضايا المرأة وجهودكم في ميدان تحسين أوضاعها، يمتد لتشمل المرأة على المستويين العربي والعالمي، فأنتم مهتمون بمتابعة مؤشرات تمكين المرأة العربية ورصد المعوقات التي تعترض طريقها، فضلاً عن تأكيدكم المتواصل على أهمية تعزيز الإجراءات الواجب اتخاذها للقضاء على جميع أشكال العنف والتمييز ضد المرأة حول العالم. كيف يمكن العمل على تحسين أوضاع المرأة عموماً؟ وما هي الرؤية التي تتحركون من خلالها في تعاطيكم مع قضايا ومشكلات المرأة عربياً وعالمياً؟.

يتميز مجتمع دولة الإمارات العربية المتحدة بأنه " مجتمع أمومتي" من ناحية كونه مجتمع يُجل الأم ويُقدر دورها ويحترم أرائها إلى أبعد الحدود، وانطلاقاً من هذه القناعة الراسخة فإن اهتمام دولة الإمارات العربية المتحدة بكافة القضايا المتعلقة بالمرأة لم يقتصر يوماً على المستوى المحلي بل تجاوزه إلى المستوى العربي والعالمي.

فعلى المستوى العالمي نجد أن المجتمع الدولي الآن، وبعد انقضاء ما يربو على 15 عاماً على انعقاد مؤتمر بكين، بحاجة إلى الاعتراف بأن التقدم الذي تم إحرازه على صعيد الالتزام العالمي بتحسين أوضاع المرأة وتعزيز مشاركتها، لم يرق بعد إلى المستوى المنشود.

ففي ميدان التمكين السياسي للمرأة على سبيل المثال، ومن واقع المؤشرات الإحصائية الصادرة عن اتحاد البرلمان الدولي، فإن متوسط نسبة التمثيل النسائي داخل البرلمان على مستوى العالم بلغ حوالي 18.8 في المائة ، باستثناء دول معدودة من بينها دولة الإمارات العربية المتحدة، وذلك مقارنة بنسبة تمثيل نسائي في العام 1995 بلغت 15.9 في المائة ، ولا مفر من الاعتراف بأن معدل الزيادة الذي تم تحقيقه يُشكك في إمكانية الوصول في عام 1015 إلى نسبة الـ 30 في المائة للتمثيل النسائي العالمي في مراكز صنع القرار، وهي النسبة التي تم رصدها كأحد أهداف مؤتمر بكين.

أما بخصوص المرأة العربية فعلى الرغم من المكاسب الجوهرية التي حققتها والتي نالت بموجبها العديد من حقوقها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، إلا أنه لا يزال أمامها الكثير لتناله ولتحققه، فعلى صعيد المشاركة السياسية في البرلمان ومراكز صنع القرار، نجد أن متوسط نسبة مشاركة المرأة في البرلمانات العربية يبلغ حوالي 9,5 في المائة، وهي النسبة التي تعتبر الأدنى دولياً في مجال التمكين السياسي للمرأة.. أما فيما يتعلق بأوضاع المرأة فنجد أن نسبة الأمية لا تزال مرتفعة ضمن النساء

العربيات وخصوصاً المرأة الريفية.

يبقى أن الجهود الرامية إلى تنمية المرأة تستند إلى مرتكزين أساسيين، المرتكز الأول يتمثل في الإطار التشريعي والقانوني الداعم للمرأة، أما المرتكز الثاني فهو مرتبط بتوفر البيئة المجتمعية الواعية التي تثمن دور المرأة وأن تبقيه في مأمن من نزعات التمييز وعدم المساواة.

لذا فإن تمكين المرأة العربية وتعزيز مشاركتها في التنمية المستدامة مرهون بمظلة التشريعات الداعمة للمرأة، وربط استراتيجيات وبرامج التنمية بمفاهيم تمكين المرأة، وتعزيز الإجراءات الواجب اتخاذها للقضاء على جميع أشكال العنف والتمييز ضد المرأة.. إلى جانب تفعيل دور منظمات المجتمع المدني الداعمة لتنمية مهارات المرأة وتعزيز مشاركتها في كافة مجالات التنمية المستدامة.

في أكتوبر 2010 تم تسمية سموكم سفيرة فوق العادة لمنظمة الأغذية والزراعة بالأمم المتحدة " الفاو" وذلك تتويجاً لجهودكم المتواصلة محلياً وإقليمياً ودولياً في مجالات عديدة من بينها البيئة، حيث يتجلى بوضوح اهتمام سموكم بكافة الجهود الرامية إلى حماية البيئة وتعزيز علاقة الأفراد ببيئتهم الأم... ما هي المرتبة التي تحتلها التنمية البيئية ضمن جهود التنمية المستدامة؟ وكيف يمكن توجيه مختلف شرائح المجتمع ، لاسيما المرأة، نحو تعامل أمثل مع البيئة؟

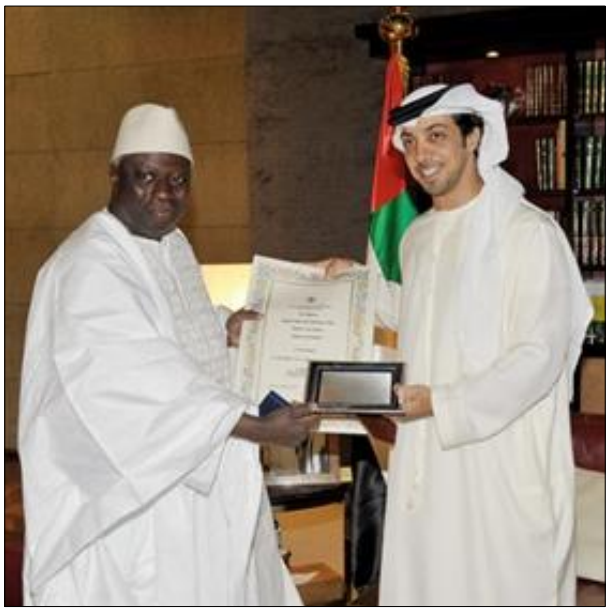

سمو الشيخ منصور بن زايد أثناء تسلم شهادة تقدير الفاو نيابة عن سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك

تعتبر المشكلات البيئية التي يواجهها العالم، مثل الانبعاث الكربوني والاحتباس الحراري وتآكل الأوزون، ذات أهمية قصوى لما تمثله من تهديد مباشر لمستقبل الإنسان على كوكب الأرض، من ناحية كونها ذات ارتباط وثيق بالمقومات الحياتية الأساسية وهي الماء والهواء والغذاء.

وفي هذا المجال قامت دولة الإمارات العربية المتحدة بسن العديد من التشريعات البيئية التي تهدف إلى صون البيئة والتعامل مع الموارد البيئة بصورة مثلى، فضلاً عن تبني المشاريع الخضراء التي تهدف إلى تحقيق تعامل أمثل مع البيئة، مثل تبني مشاريع الطاقة النظيفة وغيرها، ويعتبر نجاح دولة الإمارات العربية المتحدة في استضافة مقر" الوكالة الدولية للطاقة المتجددة" آيرينا" في أبوظبي، بمثابة اعتراف دولي بالتزام قيادتنا الحكيمة بالحفاظ على البيئة وجهودها في مجال بلوغ مستقبل بيئي مستدام.

وقد سجلت المرأة في دولة الإمارات دوراً فاعلاً في ميدان حماية البيئة، سواء من خلال عملها في الهيئة الاتحادية للبيئة، أو مشاركتها في المشاريع البيئية، فضلاً عن انخراطها في مؤسسات عديدة تعمل في هذا المضمار مثل الاتحاد النسائي العام، وجمعيات أصدقاء البيئة، وغيرها..

حيث تتولى اللجنة البيئية في" الاتحاد النسائي العام" مهمة التنسيق مع مختلف الجهات البيئية في الدولة، من اجل متابعة توصيات المؤتمرات الخاصة بالبيئة وتفعيل هذه التوصيات بما يخدم تنمية العلاقة بين المرأة والبيئة، كما تقوم اللجنة البيئية بنشر الوعي البيئي بين مختلف قطاعات المرأة بما يكفل تحقيق مفهوم التنمية المستدامة بين جميع أفراد المجتمع.

وعموما يمكن القول أن التحدي البيئي القائم أمامنا يتمثل في ترسيخ مبدأ المسؤولية البيئية كقاعدة متينة لنمط حياة أخضر إذ يبقى الفرد هو خط الدفاع الأول عن البيئة، لاسيما المرأة، حيث اعترفت المؤتمرات العالمية المعنية بالتنمية، ومن جملتها المؤتمرات التحضيرية الإقليمية لمؤتمر القمة العالمي الرابع المعني بالمرأة، بأن سياسات التنمية المستدامة لن تقوم إلا على تفعيل دور المرأة في الحفاظ على البيئة، وهو الأمر الذي يعتمد في الأساس على تعزيز معرفتها البيئية، وإرشادها إلى أن اعتماد تعديلات بسيطة

في سلوكياتنا من شأنه تعزيز الموارد البيئية المستدامة والإقلال من التلوث، مع التركيز بشكل خاص على خفض البصمة الكربونية، آخذين بعين الاعتبار أن الاستهلاك المنزلي للطاقة يقف وراء حوالي نصف البصمة الكربونية للدولة.

نجحتم سموكم بما لكم من أياد بيضاء لها السبق دائماً في مختلف ميادين العمل الخيري والإنساني محلياً وعالمياً، نجحتم في إحداث تغيير جوهري في مفهوم العمل الخيري، حيث ارتقيتم به من مجرد دور شكلي إلى دور فاعل ومؤثر، ومشهود له وبه..كيف تنظرون إلى هذا الجانب المضيء من عطائكم؟ وإلى من تنسبون الفضل فيه؟ وما هي الأهداف التي تطمحون إلى تحقيقها من خلاله؟

نحمد الله تعالى أن العمل الإنساني بات لا يُذكر في أي مكان بالعالم إلا ويكون اسم دولة الإمارات حاضراً بكرم وسخاء.. دون تمييز ولا انتظار جزاء.. فهذه هي المبادئ التي تعلمناها من فقيد الأمة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رحمه الله، ويسير على نهجه في تطبيقها والالتزام بها صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة حفظه الله، وصاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، والفريق أول سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، وسمو الشيخ حمدان بن زايد آل نهيان ممثل الحاكم في المنطقة الغربية، رئيس هيئة الهلال الأحمر، ولا يفوتني أن أشيد بالدور الذي يضطلع به أبناء وبنات الإمارات في مختلف مجالات العمل الخيري والإنساني.

إن القيادة الرشيدة تعهدت منذ اليوم الأول لقيام الاتحاد بتلبية احتياجات أبناء الإمارات وتأمين كافة سبل الحياة الكريمة لهم، لذا فإن برامج الدعم والعطاء تبدأ من الداخل أولاً ثم تمتد إلى الخارج، وتتنوع برامج الدعم الموجهة داخلياً لتشمل على سبيل المثال لا الحصر، المنح التي يقدمها" صندوق الزواج" إلى الشباب المقبلين على الزواج، والمنح والمساعدات الخاصة بتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، فضلاً عن برامج المساعدات الاجتماعية التي تجتهد في تنفيذها هيئات عديدة أهمها" هيئة الهلال الأحمر" و" مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية"، و" مؤسسة خليفة بن زايد آل نهيان للأعمال الإنسانية"، و"مؤسسة محمد بن راشد الخيرية".

أما على صعيد العمل الخيري الخارجي فإنه من دواعي إحساسي بالفخر أن دولة الإمارات العربية المتحدة أضافت أبعاداً جديدة إلى مفهوم العمل الخيري والتطوعي، سواء من ناحية جعله مُمنهجاً ومُنظماً وتعزيز مبادئ الاحتراف والشفافية فيه، وكذلك على صعيد تبني مبادرات غير مسبوقة في ميدان الأعمال الإغاثية والإنسانية طويلة المدى التي تهدف إلى إحداث تغييرات ايجابية ودائمة في المجتمعات الفقيرة.

يبقى أننا نروم من وراء هذا اللون النبيل من ألوان العمل الإنساني إلى مد يد العون إلى إخواننا في الإنسانية.. يد سخية نقية من شوائب التمييز والتعصب، ويسعدني أن أشيد في هذا المجال بالإنجازات التي حققتها"حملة العطاء" التي تبنيناها لعلاج مليون طفل داخل وخارج الإمارات، وهي تُعد الأولى من نوعها على مستوى العالم التي تتم من خلال تسيير مستشفيات ميدانية متنقلة ترافقها كوادر إماراتية متطوعة ونخبة من الأطباء والمختصين، لتقديم أفضل الخدمات الجراحية والعلاجية والوقائية والتثقيفية، وقد نجحت الحملة في علاج عشرات الآلاف من الأطفال والمسنين والمعوزين، في العديد من الدول الأفريقية والأسيوية.

سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك (حفظها اللّه) رائدة العمل النسائي ... علامة مضيئة وملهمة للمرأة الإماراتية خلال الأربعة العقود الماضية من عمر الدولة

وتعتبر سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك رائدة العمل النسائي في دولة الإمارات العربية المتحدة؛ حيث تقوم سموها بجهود كبيرة لدفع العمل النسائي إلى الأمام وتوفر كل الإمكانات اللازمة للمراة الإماراتية من أجل النهوض بالأعباء المطلوبة منها لخدمة أسرتها ومجتمعها.

كانت سموها خير معين للمغفور له صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان (طيب اللّه ثراه) باني نهضة دولة الإمارات العربية المتحدة، وساندته مساعي سموه المبكرة لتحديث الدولة وإنشاء البنية التحتية.

وقد حرصت سموها ايلاء احتياجات المرأة وتمكينها أهمية منذ البداية. فقد كانت ومازلت سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك القدوة والمثال على البذل.. وعطاء المرأة الحقيقي لمجتمعها.. ووهبت من ذاتها وجهدها ووقتها الكثير لتأخذ بيد المرأة الإماراتية وتقود مسيرتها نحو النماء؛ حيث حولت مجلسها إلى منتدى ثقافي واجتماعي يضم نساء الإمارات، يتبادلن الرأي والمشورة، وتكللت هذه الجهود بتأسيس مجموعة من المؤسسات النسائية: جمعية نهضة المرأة الظبيانية عام 1973، ومن ثم الاتحاد النسائي العام عام 1975، ليكون الممثل الرسمي للمرأة في الإمارات، ويشارك في أول مؤتمر لقمة المرأة الذي عقد في مدينة المكسيك في العام نفسه.. كما أسهمت سموها بدول كبير في إنشاء المجلس الأعلى للأمومة والطفولة في العام 2001 والذي تتولى رئاسته.

سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك هي الرمز لنهضة المرأة الإماراتية والنموذج الحي لقدرة المرأة الإماراتية على العمل والإنجاز. وبالرغم من مشاغل سموها وتعدد مسؤولياتها، فقد حرصت سموها على أن تكون قدوة لابنة الإمارات في الموازنة بين التزاماتها الأسرية وأدوارها التنموية. فسموها لم تتخل عن العادات التي اكتسبتها في الماضي ولم تغيرها حتى الآن، ولم يؤثر ذلك على دورها الأسري فهي تشرف على كل صغيرة وكبيره في بيتها وتهتم بكل ما يتعلق بأبنائها وزوجها الراحل طيب اللّه ثراه، فكانت تحرص في كل أسفار زوجها الراحل على ألا يجهز له حقيبة سفره ويعدها غيرها، بذلك كانت قدوة للمرأة الإماراتية في الحرص على تحقيق التوازن بين الأخذ بكل متطلبات النماء والتقدم مع الحفاظ على هويتها الإسلامية والعربية، دون المساس بدورها الأساسي كمرب للأجيال. من هنا جاءت رعاية سموها لجائزة الأسرة المثالية وجائزة البر.

إن إيمان سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك بأن التعليم هو النافذة التي تطل منها المرأة على العالم ووسيلتها لمواكبة التقدم والتطوير كانت دافعا للمرأة الإماراتية على محو أميتها وتحصيلها العلمي. فقد كانت سموها دائما تناشد الأسرة الإماراتية ألا تحرم بناتها من التعليم، فأسست مراكز لمحو الأمية وتعليم الكبار في فروع جمعية نهضة المرأة الظبيانية، وحرصت على أن تشهد حفل تخريج الطالبات من مختلف مؤسسات التعليم العالي الحكومي.

إن جهود سموها لم تقتصر على توجيه المرأة إلى التعليم بل امتدت إلى تشجيع المرأة على الانخراط في سوق العمل وتذليل الصعوبات أمام مشاركة المرأة الفاعلة في تقدم الدولة.

والمتتبع لتصريحات سموها في مختلف المناسبات يلحظ الرؤية الثاقبة والطموحة التي تحملها للمرأة الإماراتية. فعلى سبيل المثال في تصريح لسموها لمجلة المرأة اليوم في ديسمبر 1999 قالت "طموحاتي أن تتولى المرأة مسؤوليات وزارية في المستقبل القريب". وفي مارس 2000 قالت سموها " المشاركة السياسية جزء لا يتجزأ من حقوق المرأة"... بكل فخر واعتزاز نجد المرأة الإماراتية حاضرة في كل المجالات. فلم تعد أدوارها التنموية تقتصر على المجال معين فنجدها وزيرة، عضو في المجلس الوطني الاتحادي، معلمة، طبيبة، قاضية، نيابية، عضو في السلك الدبلوماسي، سيدة أعمال. وذلك بفضل الإستراتيجية الوطنية التي دشنتها سموها من أجل تقدم المرأة في دولة الإمارات العربية المتحدة.

تبنت سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك عدد من المشاريع الاجتماعية والتربوية والثقافية والصحية التي من شأنها تحسين أوضاع المرأة محليا وعربيا ودوليا ومن أبرز هذه المشاريع:

تأسيس المراكز الثقافية والاجتماعية

- مركز الصناعات اليدوية والبيئية وتأسس مع بداية قيام الاتحاد النسائي العام سنة 1975 ويهدف إلى إحياء التراث والحفاظ عليه وتوفير فرص عمل ومصدر دخل لأصحاب المهن الحرفية من النساء.
- مكتب توظيف الخريجات المواطنات تأسس عام 2000 بالاتحاد النسائي العام بتوجيهات من سمو الشيخة بهدف المساهمة في استثمار العنصر البشري من خلال تمكين حملة الشهادات الجامعية من المشاركة في العملية التنموية الشاملة وصقل مهاراتهن وتأهيلهن لدخول سوق العمل ومساعدتهن على إيجاد فرص عمل مناسبة لهن.
- مركز المعلومات للتدريب التقني وقد افتتح هذا المركز بالاتحاد النسائي العام عام 2000 تزامنا مع الاحتفالات باليوم العالمي للمرأة ليكون نواه لتخريج سيدات مؤهلات أكاديميا وتقنيا لمواجهة متطلبات العصر الحديث. حيث يقوم المركز بتدريب السيدات على استخدام الحاسب الآلي وتعليمهن مختلف البرامج واللغات.
- مكتب الرؤية والتوافق الأسري يتبع للاتحاد النسائي العام وتأسس في العام 2001 بهدف توفير جو مناسب للقاء الأبناء بذويهم في الأسر التي تعاني من وجود خلافات ومنازعات أسرية وذلك حرصا على تحقيق الاستقرار الأسري والنفسي لهؤلاء الأطفال.
- مركز الإرشاد الصحي افتتح مركز الإرشاد الصحي بتوجيهات من سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك عام 2004 وذلك لحرص سموها على توفير الرعاية الصحية الشاملة للمرأة. كما يقوم المركز بعقد الندوات والمحاضرات المتخصصة في المجالات الصحية المختلفة.

رعاية الأنشطة والبرامج والفعاليات

- إستراتيجية محو الأمية وتعليم المرأة في دولة الإمارات. وقد تبناها الاتحاد النسائي العام والجمعيات النسائية بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم 1975.
- رعاية جائزة فاطمة بنت مبارك للبر وتنظمها هيئة الهلال الأحمر الإماراتي منذ العام 1997 وهي أول جائزة سنوية تهدف إلى التصدي للظواهر السلبية التي تهدد كيان الأسرة.
- رعاية جائزة فاطمة بنت مبارك للأسرة المثالية وينظمها الاتحاد النسائي العام منذ العام 1997.
- رعاية الاحتفالات السنوية لخريجات جامعة الإمارات العربية المتحدة. كليات التقنية العليا وجامعة زايد ومدرسة خولة بنت الازور العسكرية منذ عام 1981 وحتى الآن.

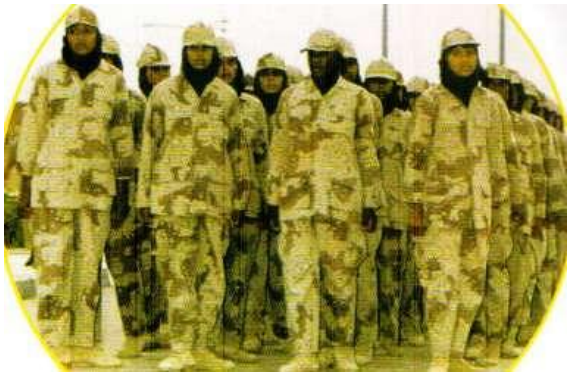

- إطلاق المسح الوطني لخصائص الأسرة المواطنة عام 1998 وقد تبناه الاتحاد النسائي العام بالتعاون مع وزارة التخطيط.
- إطلاق البرنامج الوطني لمكافحة التدخين بين الأطفال المراهقين. الذي يهدف إلى وضع آلية عمل مناسبة لوقف انتشار ظاهرة التدخين بين الأطفال المراهقين التي أصبحت تقلق العديد من الأسر في 2000.
- تدشين الإستراتيجية الوطنية لتقدم المرأة في دولة الإمارات العربية المتحدة. التي أنجزها الاتحاد النسائي العام بالتعاون مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP) عام 2000.
- إطلاق مشروع تعزيز دور البرلمانيات العرب الذي أطلقه الاتحاد النسائي العام خلال عام 2006 لتأهيل المرأة للمشاركة في الحياة السياسية والبرلمانية وهو البرنامج الذي تم تنفيذه مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (اليونفيم) بمشاركة 200 من القيادات النسائية على مستوى الدولة.
- إطلاق مشروع المبادرات الوطنية لإدماج النوع الاجتماعي في دولة الإمارات العربية المتحدة الذي أطلقه الاتحاد النسائي العام في 2006 ويضم المشروع خطة عمل متكاملة تهدف إلى تعزيز الشراكة بين الاتحاد النسائي العام والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية في مجال إدماج قضايا المرأة في التنمية. وتعزيز مفهوم المساواة بين الجنسين في كافة الأنظمة

والسياسات والبرامج.

- رعاية ودعم مشروع المرأة والتكنولوجيا الذي يهدف إلى تعزيز قدرات المؤسسات النسائية في مجال التدريب التقني وتمكين المرأة من المشاركة الفعالة في تنمية المجتمع وإتاحة فرص عمل مناسبة لهن وذلك بتوفير مهارات تكنولوجية من خلال مراكز تدريب توزع على مختلفة إمارات الدولة وبالتعاون مع الجمعيات النسائية فيها.
- إقامة العديد من المؤتمرات واللقاءات المحلية والإقليمية والدولية مثل (مؤتمر المرأة)وهو مؤتمر سنوي تنظمه الإدارة المركزية لرعاية الأمومة والطفولة بوزارة الصحة.
- رعاية المهرجانات والفعاليات الخيرية مثل مهرجان رمضان والعيد سنويا وهو مشروع خيري تنظمه هيئة الهلال الأحمر الإماراتي ويخدم فئات مختلفة على المستوى المحلي والعربي. ومهرجان الأسر المنتجة الذي ينظمه الاتحاد النسائي العام سنويا.

- تأسيس صندوق المرأة اللاجئة عام 2000 ويهدف إلى دعم الجهود والمشاريع التي ترفع المعاناة عن كاهل المرأة والأطفال النازحين واللاجئين بسبب النزاعات والحروب.
- مناصرة قضايا المرأة والدعوة في المحافل الدولية إلى تمكين المرأة في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
- دعم منظمات العمل الإنساني والخيري في الوطن العربي والعالم.
- تشجيع المرأة على المشاركة السياسية من خلال انضمامها إلى المجلس الاستشاري والمجالس الوطنية ودخول المرأة الإماراتية معترك العمل السياسي والتنفيذي. حيث أصبحت المرأة اليوم تشارك في السلطات الثلاث التشريعية والقضائية والتنفيذية. بالإضافة إلى تواجدها في المواقع القيادية ومراكز صنع القرار.
- إطلاق شبكة المرأة العربية في بلاد المهجر والتي تقدم خدمات جليلة لقطاع هام من النساء وهن المهاجرات مما يسهم في ربطهن والأجيال القادمة من أبنائهن بأوطانهن الأم.
- إطلاق الإستراتيجية الإعلامية للمرأة العربية والتي تهدف إلى دعم كفاءة المؤسسات الإعلامية لتقديم صورة منصفة عن المرأة العربية تساهم في تغيير الوعي المجتمعي بها وبمكانتها ودورها في بناء المجتمعات.
- القيام بدور فاعل في تأسيس منظمة المرأة العربية ودعمها وإنشاء موقع على شبكة الانترنت لخدمة قضايا المرأة العربية في بلاد المهجر.
- إطلاق حملة (رعاية بيوت الله) بالتعاون مع وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف.
- إطلاق مشروع ارتقاء من قبل الاتحاد النسائي العام وهو مشروع يهدف إلى دراسة الظواهر السلبية في المدارس الحكومية ووضع الحلول المناسبة لها.
- إطلاق الحملة الوطنية للسلامة المرورية والتي استهدفت حشد طاقات المجتمع لوضع حد لمسلسل الهدر البشري الناجم عن الحوادث المرورية.
- إطلاق العديد من الحملات الصحية والتثقيفية مثل حملة القضاء على سرطان الثدي والحملة الوطنية لمكافحة السكري.
- إطلاق مبادرة أيادي العطاء عام 2009 لإعادة نعمة البصر وتصحيح تشوهات الأطفال. لتقديم برامج علاجية لمرضى التشوهات الخلقية والعيون من الأطفال والكبار في إطار تطوعي للتخفيف من معاناتهم وإعادة نعمة البصر لعيون الملايين من المرضى من خلال برامج وقائية وعلاجية وجراحية تحت إشراف خبراء من أبناء الإمارات في مختلف التخصصات الطبية.

الحملة الوطنية للتوعية بحقوق الطفل تحت شعار (حقوقنا عليكم)

تحت رعاية سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك رئيسة الاتحاد النسائي العام، الرئيس الأعلى لمؤسسة التنمية الأسرية، رئيس المجلس الأعلى للأمومة والطفولة، أطلق الاتحاد النسائي العام وبالتعاون مع شركائه وزارة العدل، وزارة الداخلية، المجلس الأعلى لشؤون الأسرة بالشارقة ودائرة الخدمات الاجتماعية لحكومة الشارقة، الحملة الوطنية للتوعية بحقوق الطفل تحت شعار (حقوقنا عليكم) خلال الفترة من 25 أكتوبر إلى 3 نوفمبر والتي شملت مختلف إمارات الدولة.

جانب من حفل إطلاق الحملة الوطنية للتوعية بحقوق الطفل

وتضمنت الحملة عددا من الفعاليات من بينها ندوة علمية للحملة الوطنية للتوعية بحقوق الطفل تم خلالها طرح عدد من أوراق العمل؛ حيث تناولت ورقة العمل الأولى حقوق الطفل قدمتها الأستاذة لارا حسين رئيسة حماية الطفولة؛ منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) بدول الخليج العربية، حيث تناولت الأستاذة لاراء في ورقتها محطات رئيسية في مسيرة حقوق الطفل ما هي اتفاقية حقوق الطفل والتعريف بالطفل في الاتفاقية والمبادئ العامة للاتفاقية والمرتكزات الرئيسية للاتفاقية وأجزاء الاتفاقية والمجالات التي تعزز البيئة الداعمة لحقوق الطفل وكيفية كتابة وإعداد التقارير في مجال الطفل.

في حين قدم ورقة العمل الثانية المقدم فيصل الشمري من وزارة الداخلية بعنوان (اللجنة العليا لحماية الطفل ..مبادرات وانجازات)، وتناول الشمري في ورقته عمل للجنة العليا لحماية الطفل "مبادرات ..وإنجازات" مشيراً إلى جهود وزارة الداخلية في حماية الطفل، وعرضت الورقة تلك الجهود ممثلة في القرار الوزاري باستحداث اللجنة العليا لحماية الطفل والتي تضم أعضاء من وزارات وأجهزة حكومية، وتهدف إلى تحقيق نهج شمولي لحماية الطفل، متضمناً أمن الطفل وسلامته في المنزل والطرق والمواصلات والمدارس والتعليم والإنترنت والتقنيات الحديثة . وذكرت الورقة أن دولة الإمارات أظهرت التزامها بحماية الطفل من خلال تأسيس شراكات دولية؛ وسن تشريعات جديدة والدخول في اتفاقيات ومعاهدات دولية، وطرحت الورقة عدد من المبادرات والمشاريع التي قدمتها الوزارة في حماية الطفل وتناولت الورقة أرقاماً إحصائية حول استخدام التقنيات الحديثة، وبينت أن 25% من شباب الإمارات مدمنون على التقنيات الحديثة، وأنه في عام 2006 بلغ عدد الذين يتصفحون المواقع الخليعة في كل ثانية على مستوى العالم 28 ألفاً و258 شخصاً، كما تطرقت إلى الآثار المدمرة للدعارة الرقمية والتكنولوجيا واستغلال الأطفال جنسياً في العالم، وأشارت أيضاً إلى انتشار العديد من المنتديات والمواقع الإلكترونية الجنسية، وتأثيرها الخطر والمدمر على الأجيال الجديدة.

جانب من حفل إطلاق الحملة الوطنية للتوعية بحقوق الطفل

فيما قدم الدكتور عادل الكردوسي خبير في وزارة الشئون الاجتماعية ورقة العمل الثالثة بعنوان (القوانين الوطنية وحماية الطفل الإماراتي)، وتناول الدكتور عادل أهمية إلقاء الضوء على مجموعة القوانين التي أصدرها المشرع

الإماراتي بقصد توفير الحماية والرعاية للأطفال، ومن ذلك الدستور، وقانون الأحداث الجانحين والمشردين، وقانون دور الحضانة، ... إلخ، وإبراز مدى اهتمام القيادة السياسية الحكيمة بالطفل الإماراتي. بالإضافة إلي توفير بعض البيانات والمعلومات التي تختص بالجانب القانوني في دولة الإمارات العربية المتحدة بشأن الأطفال، مما يدعم النسق المعرفي في مجال الطفولة، مع طرح بعض التوصيات التي تسعى لدعم الطفل الإماراتي في القرن الحادي والعشرين.

أما ورقة العمل الرابعة فعرضت (تجربة برلمان أطفال شورى الشارقة) قدمها الأستاذ أحمد سليمان الحمادي مدير عام الإدارة العامة لمراكز الناشئة، والأستاذة عائشة حمد مغاور مدير عام الإدارة العامة للمراكز الأطفال والفتيات.

ورفع المشاركون في الندوة العلمية أسمى آيات الشكر والتقدير لسمو الشيخة فاطمة بنت مبارك رئيسة الاتحاد النسائي العام الرئيس الأعلى لمؤسسة التنمية الأسرية رئيس المجلس الأعلى للأمومة والطفولة على رعايتها الكريمة للحملة، وأكدت التوصيات الختامية للندوة على أهمية نشر الثقافة القانونية لحقوق الطفل بين الأفراد كمدخل لتعريفهم وتوعيتهم بالبعد الوقائي والذي يؤدي إلي تحقيق السلامة والآمان والطمأنينة للأطفال في الدولة والعمل على سرعة إصدار القوانين ذات العلاقة بحماية الطفل وحقوقه وتحديث القوانين ذات الصلة.

كما أوصت الندوة بتطوير وتكامل أدوار المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في تنفيذ كافة القوانين المتعلقة بحماية ورعاية الأطفال سواء كان ذلك بشكل مباشر وغير مباشر. كما دعا المشاركون إلى الاستفادة من تجربة مجلس شورى الأطفال والشباب التابع للمجلس الأعلى لشؤون الأسرة بإمارة الشارقة كمبادرة رائدة في مجال تعزيز حق الطفل في التعبير عن آرائه، وتعميم هذه التجربة لتشمل كافة إمارات الدولة مؤكدين على دور الأسرة والقطاع التربوي في الحفاظ على حقوق الأطفال وحمايتهم وتوعيتهم.

وقد أقيم على هامش الندوة معرض تضمن على مجموعة من الصور والمجسمات المعبرة عن حقوق الطفل من إبداع مجموعة من الطلبة، كما تضمن المعرض عرض للجهود والخدمات التي تقدمها المؤسسات الشريكة في الحملة في مجال حماية ورعاية الطفل في دولة الإمارات العربية المتحدة.

جانب من المعرض المصاحب للحملة الوطنية للتوعية بحقوق الطفل

كما اشتملت الحملة على مجموعة من الفعاليات التي توزعت على مختلف إمارات الدولة؛ حيث أقيمت محاضرة في 26 أكتوبر على مسرح الاتحاد النسائي العام بالتعاون مع وزارة الداخلية بعنوان (لنحمي أبناءنا من الحوادث) تخللها مسابقات ثقافية عن السلامة المرورية، وأوبريت إشارات المرور ومسرحية (رحلة مع يدوه) من تقديم مدرسة الظبيانية للتعليم الأساسي بأبوظبي. وقد تم تقديم هذه المحاضرة في عدد من المدارس من بينها مدرسة زايد بن سلطان (دبي)، مدرسة أحمد بن حنبل (الشارقة)، مدرسة شيخة بنت سعيد النموذجية (عجمان)، مدرسة بنت الشاطئ (أم القيوين)، مدرسة نورة بنت سلطان الثانوية (رأس الخيمة)، مدرسة ضدنة للتعليم الأساسي (الفجيرة).

جانب من أوبريت إشارات المرور

كما عقد المجلس الأعلى لشؤون الأسرة جلسة مجلس شورى الشباب بعنوان (حقوق الأطفال من منظور اجتماعي) في 27 أكتوبر في الديوان الأميري بالشارقة. ونظمت الإدارة العامة لمراكز الناشئة جلستين حواريتين في مركزي ناشئة واسط والذيد للتوعية بحقوق الطفل لطلاب مدارس التعليم الأساسي الحلقة الثانية ومدارس التعليم الثانوي التابعة لمنطقة الشارقة التعليمية. شارك في الجلستين 110 طلاب من مدارس التعليم الأساسي والثانوي التابعة لمنطقة الشارقة التعليمية ومدارس المنطقة الوسطى في الذيد والمليحة والمدام والثميد.

جانب من المحاضرات

واشتملت الجلسات على عرض فيلم تسجيلي عن حقوق الطفل المتمثلة في حرية التعبير عن الرأي واللعب والتعليم والمستوى المعيشي المناسب فضلاً عن الرعاية الصحية والحماية. كما تم تعريف الطلاب على اتفاقية حقوق الطفل باعتبارها المستند الأول والرئيسي الذي يضم المجموعة الكاملة لحقوق الطفل المدنية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية والإنسانية فضلاً عن اطلاعهم على الاعتبارات التي وضعتها الاتفاقية والمتمثلة في أن الطفل وبسبب نضجه البدني والعقلي يحتاج إلى إجراءات وقائية ورعاية خاصة.

ونظمت الإدارة العامة لمراكز الأطفال والفتيات والإدارة العامة لمراكز الناشئة الورشة القرائية لكتاب بعنوان (طفل الإمارات ..حقوق وواجبات) وذلك في 30 أكتوبر في عدد من المدارس في كل من أبوظبي ودبي والشارقة وعجمان وأم القيوين ورأس الخيمة والفجيرة.

وعلى صعيد المحاضرات التعريفية باتفاقية حقوق الطفل قدم الأستاذ أحمد إبراهيم مدير إدارة حماية حقوق الطفل بدائرة الخدمات الاجتماعية في الشارقة على مدى أيام الحملة محاضرات في عدد من المدارس من بينها مدرسة الصقور للتعليم الأساسي (أبوظبي). مدرسة الظبيانية للتعليم الأساسي (أبوظبي). مدرسة الألفية للتعليم الأساسي (دبي). مدرسة أم عمار للتعليم الأساسي (عجمان). مدرسة صفية للتعليم الأساسي (أم القيوين). مدرسة موسى بن نصير للتعليم الأساسي (رأس الخيمة). مدرسة القيعان للتعليم الأساسي (الفجيرة).

كما خصصت خطبة يوم الجمعة في 28 أكتوبر بالتنسيق مع الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف لموضوع حقوق الطفل.

كما اختتمت الحملة عقد الجلسة الثانية من الانعقاد الثاني عشر لمجلس شورى أطفال الشارقة التابع للمجلس الأعلى لشؤون الأسرة بالشارقة في مقر المجلس الوطني الاتحادي في 31 أكتوبر تضمنت مناقشات حول حقوق الطفل تحت شعار (حقوقنا عليكم).

جانب من جلسة مجلس شورى الأطفال

وفي ختام الحملة توجهت من مقر الاتحاد النسائي العام إلى قصر البحر حافلة تقل مجموعة من أطفال الإمارات ويمثلون إمارات الدولة السبع يحملون رسالة "الولاء والعرفان" لتقديمها لسمو الشيخة فاطمة بنت مبارك

"أم الامارات" أعدت خصيصاً لهذه المناسبة تعبيرا عن حبهم الكبير لسموها وتقديراً لجهودها الرائدة في رعاية الطفولة والأمومة والأسرة بصفة عامة.

وأكدت سعادة نوره السويدي مديرة الاتحاد النسائي العام في تصريح لوكالة أنباء الإمارات أنّ الاهتمام الكبير الّذي أولته وتوليه سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك متمثّلاً بجهود سموّها في الاهتمام والتركيز على حقوق الطفل لهو فخر لجميع أبناء الدولة.

وقالت سعادتها إن إطلاق الحملة يأتي تأكيدا على اهتمام الدولة بحقوق الطفل حيث كانت السباقة للتوقيع على العديد من الاتفاقيات العالمية التي تكفل حقوق الطفل.

وقدمت السويدي الشكر والتقدير لكل من ساهم وبشكل كبير في الإعداد والتنظيم لهذه الفعاليات التي هدفت إلى تعريف الأسر وأولياء الأمور والقائمين على رعاية الأطفال بحقوقهم لتحقيق أعلى مستويات الرفاهية للأطفال.

رسالةُ ولاءٍ وعرفانٍ من أطفالِ الإماراتِ

إلى سموِّ الشيخة فاطمة بنت مبارك

(أمِ الإمارات)

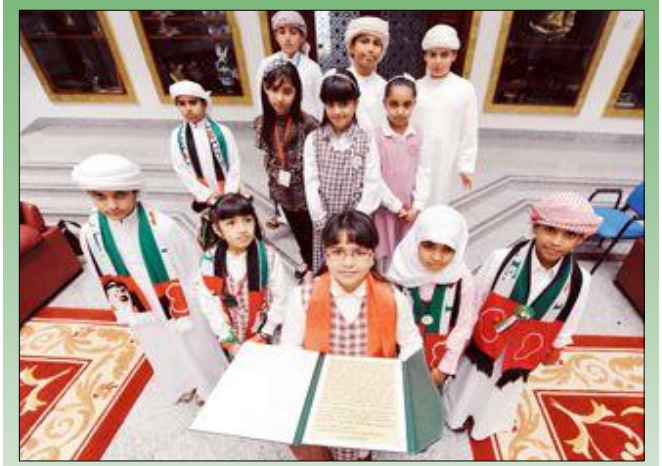

إلى القلبِ الحنون ، والأمِّ الرؤوم ، إلى منبعِ العطفِ وزهرةِ البستان - بستانُ طفولتنا - ، إلى من نثرت في رُبى الإماراتِ الحنانَ و الإحسان ، إلى من يشارُ إليها بالبنان ، فمهما قيلَ من كلماتٍ عذبةٍ وجميلةٍ للأمهات ، فإليكِ تتجهُ هذه الكلمات ،لأنكِ أمٌّ لجميعِ الأطفالِ في الإمارات .

في هذا اليومِ الميمون، اجتمعنا باسمِ الطفولةِ، تحفنا ترانيمُ الحب ، نحنُ - أبناؤكِ من الإماراتِ السبع - لِنَخُطَ حروفَ شُكرِنَا وولائِنَا إليك يا صاحبةَ الرأفةِ والتقدير، صاحَبةَ السموِّ الشيخة فاطمة بنت مبارك (أم الإمارات)، يُشَرِفُنَا و يُسعِدُنَا أن نتقدَّمَ ونغردَ بكلماتِ الشكرِ الجزيلِ في أحلى لَحنٍ إليكِ يا أعظمَ أمٍّ في الوجود ، فطفُولَتُنا تجلت بكلِ معانيها وبراءتها العذبة، معترفينَ بإنجازاتِ دولتنا وقيادتنا الرشيدة ، وبعطاءِ سموكِ اللامحدود ، يا أرقَ وأحنَّ أمٍّ في الوجود ، فقد أصبحت حياتنا في أحلى الصورِ الزاهية ، محاطةً بأُطُرِ الصحةِ والعافية، والثقافةِ والعلم، واللعبِّ والتسلية ، والأمنِ والاستقرار .

أُمَّنَا الحنون، سموُّ الشيخةِ فاطمة بنت مبارك، يا نورَ عُيونِنَا التي أبصرنا بها الوجود، المتلئ بالحقوق، فهل يُنكر جميل البصر ، فهو نعمةٌ تستحقُ الشكر ، وأنتِ أحلى نغمٍ على لساننا ، لذا نشيدُ بمكاسبِ دولتنا وجهودِ قيادتِنَا الحكيمة ، وبما فعلت لنا في أناشيدِ وأهازيجِ الطفولة، لقد عرفنا معنى الوطنِ وحبهِ والولاءِ له، وحصلنا على جميعِ حقوقِنا في ظِل وطنٍ معطاء ، وأمٍّ قلبُها أكبرُ من العطاء .

أمنا سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك، نشكُرُكِ، وقلبنا يضُمُّ بين جَنَبَاتِهِ الحبَّ والعرفانِ والإحسان، بطهارةِ قلوبنا الصغيرة، وأكفُنَا الصغيرة وألسِنَتِنَا البريئة، نرفعُ تلكَ الأكُف، ونَلهَجُ بتلكَ الألسنة، ونتضرعُ بتلكَ القلوبِ إلى خالقِ الوجود، بأن يجزيك عنا خيرَ الجزاء، وأن يديمَ عليكِ الصحةَ والعافية ، والعمرَ المديد .

فما الأجملُ من حياةِ طفلٍ في مجتمعٍ يمنحُهُ الأمانَ ،والاستقرارَ والعلمَ ،والمعرفةَ، واللعبَ ،والتسلية! لذا نشكُرُكِ يا أمَّنَا ، فنحنُ نعيشُ هذه النعمِ في بلدِ زايدِ الخير ، ونقفُ وقفةَ المشيدِ بحقوقِ الطفلِ التي نراها ماثلةً أمامنا ، فنرجو أن تقبَلي يا سموَّ الشيخةِ باقَةَ شُكرِنا من أبنائِكِ من السبعِ الإمارات .

مع تحيات / أطفالُ الإمارات

الاتحاد النسائي يطلق حملة بعنوان أعيدي التفكير للتوعية بأمراض سرطان عنق الرحم

جانب من الندوة التعريفية بحملة أعيدي التفكير بسرطان عنق الرحم

تحت رعاية سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك " أم الإمارات " رئيسة الاتحاد النسائي العام الرئيس الأعلى لمؤسسة التنمية الأسرية الرئيس الأعلى لمجلس الأمومة والطفولة حملة "أعيدي التفكير" الخاصة بأمراض سرطان عنق الرحم.

تهدف الحملة التي أطلقها الاتحاد النسائي العام بمقره الرئيسي إلى زيادة وعي المجتمع بأفضل سبل الوقاية والعلاج من هذا المرض والتي تستمر على مدار عام كامل وذلك بالتعاون مع هيئة الصحة في أبوظبي وهيئة الصحة في دبي وجمعية الأمارات الطبية ووزارة الثقافة والشباب وتنمية المجتمع ونادي سيدات دبي ونادي الشارقة للسيدات وبرنامج " تم " للتطوع الاجتماعي وفريق عربيانا للفروسية.

وتضمن برنامج الحملة ندوة تثقيفية حاضر فيها عدد من الأطباء والطبيبات مؤكدين على أن مرض سرطان عنق الرحم يعد واحداً من أخطر الأمراض التي تصيب النساء حول العالم حيث أشارت الإحصائيات العالمية أن المرض مسؤول عن وفاة امرأة كل دقيقتين حول العالم وامرأة كل ساعة في منطقة الشرق الأوسط ويعتبر السبب الثالث في العالم للوفيات عند النساء بعد سرطان الثدي.

وأرجع الأطباء السبب الرئيسي الأول وراء الإصابة بسرطان عنق الرحم إلى فيروس الورم الحليمي " اتش بي في" إذ يشكل هذا الفيورس تقريبا 99 بالمائة من الإصابات لدى النساء إضافة الى التدخين وبعض العوامل الغذائية. مؤكدين أهمية التطعيم ضد مرض سرطان عنق الرحم عبر 3 جرعات تبدأ للفتيات من عمر 15 سنة خلال مدة لا تتجاوز الـ 6 شهور إلى جانب أخذ مسحة من عنق الرحم للسيدات من سن 25 سنة فما فوق.

وبالنسبة لدولة الإمارات فقد قامت إحدى المؤسسات العالمية بإجراء دراسة على ألف امرأة في الدولة وتوصلت إلى أن 55% من شملتهم الدراسة يرون أنهن غير معرضات للإصابة بالمرض بينما أعرب 61 بالمائة من الشريحة السابقة عن عدم اهتمامهن بالسؤال أو معرفة

ما هو مرض سرطان عنق الرحم وهو ما يعد مؤشراً على انخفاض مستوى الوعي الاجتماعي لدى عينة البحث.

وأشارت الدراسة إلى أن 44 بالمائة من عينة البحث يدركن أن الفحص الدوري مسألة ضرورية للكشف عن المرض و لكن 78 بالمائة لم يسبق لهن القيام بإجراء أية فحوصات دورية للكشف عن الإصابة بالمرض من عدمه ..وقالت 26 بالمائة من المشاركات في البحث أن الأطباء لهم دور كبير في رفع درجة الوعي الصحي لديهن والحرص على الحصول على اللقاح فيما يري الأطباء أن عدم وعي النساء بخطورة المرض يمثل السبب الرئيسي في الإصابة وان الفحص الدوري ووعي الأهل يمثلان حجر الزاوية لتشجيع النساء على التحدث للأطباء ومعرفة طرق الوقاية والكشف عن المرض.

وقالت الدكتورة شمسة العور " استشارية أمراض النساء ورئيسة مركز صحة المرأة ورئيسة جمعية النساء والولادة بمستشفى العين أن الهدف الأساسي من الحملة هو توعية النساء والأمهات بأهمية وسبل الوقاية من سرطان عنق الرحم وضرورة استشارة طبيب متخصص في هذا المجال ..مشيرة إلى أن خطورة المرض تكمن في إنه في بدايته لا يسبب أية أعراض لكن مع تقدم الحالة فقد يؤدي إلى نزيف إضافة إلى الشعور بألم شديد وهو ما يستدعي ضرورة العرض علي الطبيب لتلافي المزيد من المضاعفات .

من جانبها أوضحت الدكتورة جلاء طاهر رئيسة قسم مكافحه السرطان في هيئة الصحة بأبوظبي أن السبب الرئيسي للمرض هو فيروس يعرف باسم فيروس الورم الحليمي البشري والذي يشمل نحو 15 نوعا مسئولة عن الإصابة بمرض سرطان عنق الرحم.

وأشارت إلى أن أهم طرق الوقاية من سرطان عنق الرحم هي اخذ لقاح فيروس الورم الحليمي البشري و الذي يعمل على الوقاية من الإصابة بعدوى الفيروس ويعطى قبل الزواج من عمر 15 إلى 26 سنة أو بحسب توصيات الهيئات الصحية المحلية على 3 جرعات خلال مدة لا تتجاوز الـ 6 شهور بالإضافة إلي الفحص الدوري المعروف باسم فحص " مسحة عنق الرحم" أو الفحص الزجاجي والذي يسمح باكتشاف أي تغييرات سرطانية في خلايا عنق الرحم وعلاجها في مراحل مبكرة و ينصح بعمل الفحص بعد الزواج مرة على الأقل كل ثلاث سنوات ابتداءً من عمر 25-65 عاماً أو حسب توصيات الطبيب.

وأكد الدكتور سامح عزازي" أخصائي في مستشفى ويلكير " ان هناك نوعان لمرض سرطان عنق الرحم الأول هو سرطان الخلايا المحرشفة الذي ينمو في الخلايا التي تحيط بالرحم والنوع الثاني ينمو من خلال الخلايا التي تنتج المخاط في أسفل عنق الرحم وهذا النوع صعب التشخيص بسبب وجوده داخل عنق الرحم كما أنه يشهد زيادة خاصة لدى النساء الشابات ..مشيرا إلى أن الورم ينمو في الجزء السفلي للرحم وان العدوى السابقة لا تقي من حدوث حالات العدوى المستقبلية.

من جهتها صرحت عائشة الزعابي مسئولة مركز الإرشاد الصحي بالاتحاد النسائي العام إن الحملة التي تم إطلاقها من الاتحاد النسائي العام في أبوظبي هي حملة وطنية ستشمل كافة الإمارات حيث سيتم عقد محاضرات توعية حول المرض بمقر الاتحاد المختلفة بالإضافة إلى المؤسسات الحكومية والخاصة وأماكن التجمعات من أجل إيجاد حالة من الوعي المجتمعي بخطورة المرض وطرق الوقاية منه.

وأضافت أنه سيتم كذلك بث عدد من إرشادات توعية من خلال الإذاعات في الدولة العربية والإنجليزية بهدف توعية المواطنين والمقيمين علي أرض الوطن على حد سواء. كما أكدت الزعابي أن حملة "أعيدي التفكير" ستتضمن مسابقة بداية من العام القادم "2012 " تتجزأ إلى 3 أقسام الأول يتعلق بتقديم تصميم أو فكرة إبداعية تحت عنوان أعيدي التفكير وفي أي مجال يتناول قضايا المرأة والثاني هو لأفضل تحقيق صحفي تناول مرض سرطان عنق الرحم وتطوراته وكيفية الوقاية منه أما القسم الثالث فهو مسابقة حول أفضل تصميم لشعار الحملة الخاصة بمرض سرطان عنق الرحم.

من المهم لكل سيدة عمرها بين 20- 64 متزوجة أن تجري هذا الفحص بشكل دوري مستمر. أما في حالة سيدة عمرها 65 سنة فما فوق ولم تجر هذا الفحص إطلاقا طوال حياتها فيجب إجراؤه مرة واحدة على الأقل. أما السيدة التي أجريت لها عملية استئصال الرحم فلا تحتاج إلى هذا الفحص شرط أن الفحص النسيجي للرحم وعنق الرحم عند استئصاله لم يثبت وجود شيء غير طبيعي.

الوكيل المساعد بدائرة قضاء أبوظبي يزور مكتب الرؤية بالاتحاد النسائي

أكد سعادة / محمد احمد الشاطري - الوكيل المساعد بدائرة القضاء أهمية دور مركز الرؤية بالاتحاد النسائي العام في خدمة قضايا المرأة والأسرة والنهوض بها بدعم و توجيهات من سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك رئيسة الاتحاد النسائي العام - الرئيس الأعلى لمؤسسة التنمية الأسرية - رئيسة المجلس الأعلى للأمومة والطفولة ودور سموها الفاعل في النهوض والارتقاء بالمرأة وتمكينها في المجتمع والحفاظ على امن واستقرار الأسرة.

جاء ذلك خلال زيارته لمكتب الرؤية بالاتحاد النسائي العام؛ حيث كان في استقباله سعادة نوره خليفة السويدي مديرة الاتحاد النسائي العام؛ حيث تعرف إلي أوجه العمل في مركز الرؤية وأنشطته وبرامجه ودوره في تطوير وتنمية مهارات المرأة الإماراتية.

وأكدت سعادة نوره السويدي عن سعادتها البالغة بالزيارة وحرص الاتحاد علي التعاون بالأنشطة والفعاليات بين الاتحاد النسائي العام ودائرة القضاء. ومن جانبه أثنى الشاطري على مركز الرؤية واعتبره مركز متكامل يقدم خدمات متطورة للأسرة والمجتمع.

وكان الهدف من الزيارة بحث سبل التعاون ووضع خطط تطوير مركز الرؤية الذي يسعى إلى تثقيف ونشر الوعي والترابط الأسري من خلال تعزيز مفهوم الزواج الناجح والمثالي وتنمية الحوار الأسري مع الآخرين وحل قضايا الأسرة وتقديم الدعم اللازم كما تم عرض فيلم عن أنشطة مركز الرؤية منذ تأسيسه عام 2001م وحتى الآن والذي يهدف إلى المساهمة في وقاية الأسرة المواطنة. عوامل وأضرار التفكك والانهيار من خلال مجموعة حيوية ومتنوعة من البرامج والأنشطة الاجتماعية الهادفة والمتجددة وتضمن الفيلم نبذة عن تأسيس وأهداف المركز وأهم الأنشطة الثقافية والتوعوية والإرشادية والترفيهية والتربوية. استعرض الفيلم المعوقات التي تواجه المركز ومناقشة آليات عمل رفع كفاءة الخدمات التي يقدمها المركز لترتقي إلى الهدف الذي أسس لأجله. كما تم بحث الشراكة الإستراتيجية بين الاتحاد النسائي العام ودائرة القضاء.

الاتحـــاد النسائـــي العـــام يختتـــم معرضـــه الفنـــي فـــي مقـر الأمم المتحـدة بنيويورك

شارك الاتحاد النسائي العام الليلة الماضية في نيويورك معرضه الفني الذي أقامه تحت رعاية سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك رئيسة الاتحاد النسائي العام الرئيسة الأعلى لمؤسسة التنمية الأسرية رئيسة المجلس الأعلى للأمومة والطفولة بالتعاون مع بعثة الدولة لدى الأمم المتحدة على مدار أربعة أيام في مقر المنظمة الدولية في نيويورك بمناسبة اليوم الوطني الأربعين لدولة الإمارات. وشمل المعرض عرض عدد من اللوحات الفنية لعدد من الفنانات الإماراتيات تعبر جميعها عن التراث الإماراتي. وقالت سعادة نوره السويدي مديرة الاتحاد النسائي العام في تصريحات لها بهذه المناسبة إن افتتاح هذا المعرض يأتي تزامنا مع احتفالات الدولة باليوم الوطني الـ 40 وهي مناسبة غالية وعزيزة على قلوب كل الإماراتيين وان ما حققه الاتحاد من انجازات كبيرة في كافة المجالات، كان انعكاسا وترجمة لما حققته دولة الإمارات من تقدم في المجالات الاقتصادية والثقافية والإعلامية. وما قدمه الاتحاد من أنشطة منهجية متنوعة تهدف إلى تطوير مركز ومكانة ودور المرأة الإماراتية منذ عام 1971 يمثل نجاحا كبيرا علي طريق التنمية والتقدم للبلاد. وأضافت إن ما حققته المرأة بشكل خاص والأسرة بشكل عام في دولة الإمارات من مكاسب خلال الـ 40 عاما الماضية هو نتاج عمل متواصل ودءوب لسمو الشيخة فاطمة بنت مبارك التي استطاعت أن تبرهن للعالم أن الآليات والمبادرات الوطنية الخاصة بالمرأة والأسرة التي تبنتها الدولة ومؤسسات المجتمع المدني استطاعت أن تقدم نماذج إنسانية وحضارية يحتذي بها إقليمياً وعالمياً وباتت محل تقدير كبير من جميع قطاعات مجتمع الإمارات وقد جاءت إقامة هذا المعرض في الأمم المتحدة ترجمة لهذه الجهود وتشجيعا للمواهب الإماراتية المتميزة في جميع المجالات وخصوصاً الفنية. وقد شاركت في هذا المعرض العديد من الفنانات الإماراتيات وهن خلود الجابري وسلامة المزروعي وفاطمة المزروعي وسلمى المري هدي الرياضي والدكتورة نجاة مكي ومنى الخاجة ومركز مطر بن لاحج في هذا العمل الذي يعبر عن التراث الشعبي للإمارات ويعكس صور المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان مؤسس الدولة فضلا عن لمحات من تاريخ الإمارات القديم من تقاليد وعادات وتراث مجتمعها ونهضتها الحديثة.

وتضمن المعرض أيضا لوحات لمواقع تراثية وأثرية للإمارات بما في ذلك بواباتها الشعبية القديمة وملابس تقليدية للمرأة الإماراتية بالإضافة إلى أنواع من الخيول العربية الأصيلة والبيئات الطبيعية المتنوعة.

ولاقي المعرض إقبال واستحسان الجمهور وحضره العديد من موظفي وموظفات الأمم المتحدة وأعضاء السلك الدبلوماسي للدول الأعضاء في الأمم المتحدة بما فيهم الدبلوماسيون التابعون لدولة الإمارات العربية المتحدة في نيويورك وممثلو المنظمات والوكالات الدولية الأخرى.

تعـــدد وتنـــوع فرص تعليـــم المرأة من أبرز مكاســـب المرأة الإماراتيـــة في ظل اتحاد الإمارات

يمثل تعليم المرأة في دولة الإمارات العربية المتحدة أحد أهم الإنجازات التي تم تحقيقها في ظل الدولة الاتحادية. فالتعليم ومحو الأمية حقوق أقرهما دستور دولة الإمارات العربية المتحدة لمواطنيها دون النظر إلى الجنس أو العمر أو مكان الإقامة، وذلك تماشيا مع مبدأ تكافؤ الفرص بين الذكور والإناث؛ لذا كان الاهتمام بتعليم المرأة ليس من منطلق أنها تشكل نصف المجتمع فقط، بل لأن تعليمها سيكون له قيمة مضافة يظهر نتاجه على توفير الأسس السليمة للتنشئة الاجتماعية للأسرة والأبناء ومن ثم المجتمع بأسره، وعلى المشاركة في قوة العمل من خلال مخرجات التعليم التي تساهم في البناء والتطوير.

والمتتبع لمسيرة التعليم في دولة الإمارات العربية المتحدة يجد أن التعليم النظامي في دولة الإمارات العربية المتحدة بدأ في الخمسينات من القرن الماضي، لكنها كانت مجرد محاولات فردية، كانت لا تستمر في بعض الأحيان بسبب ظروف القائمين عليها، إلى أن جاءت البعثات التعليمية من الدول المجاورة وساهمت نوعاً ما في نشر التعليم في بعض المدن الرئيسية، وقد ساهم قيام اتحاد دولة الإمارات العربية المتحدة كثيرا في تغيير الأوضاع؛ إذ انتهجت وزارة التربية والتعليم والشباب خطين لمحاربة الأمية، الأول: الاهتمام بتعليم النشء الجديد، والثاني: تعليم الكبار، فبجانب التعليم النظامي الصباحي اهتمت الدولة بفتح أبواب العلم أمام من فاتهم قطار التعليم قديما، ففتحت المراكز المسائية للموظفين والتي انضم فيها الآلاف ممن استفادوا من هذه الخدمة، وتخرج الكثير من طلبة تلك المراكز من الجامعات فيما بعد بسبب تلك الخدمة الجليلة التي قدمت لهم.

نتيجة الجهود المبذولة في مجال محو الأمية وتعليم الكبار من خلال الاستيعاب الكامل لجميع الراغبين في التعلم، تمكنت دولة الإمارات العربية المتحدة من خفض نسبة الأمية بين سكانها المواطنين فجهود الدولة في توعية وتثقيف مواطنيها لم تقف عند حد محو أميتهم فقط بل امتدت لتشمل إتاحة فرص التعليم النظامي لمن فاته فرصة التعلم وذلك من خلال مراكز تعليم الكبار والتي تخضع لإشراف وزارة التربية والتعليم.

وتشير إحصاءات المركز الوطني للإحصاء إلى أن نسبة الأمية في الدولة انخفضت من 43.67٪ عام 1975 إلى 9.32% عام 2005 بين جملة السكان الدولة كما هو موضح في الجدول (1). وقد بلغت نسبة الأمية بين الإناث المواطنات 11.7% مقابل 5.3٪ للذكور المواطنين وفق تعداد السكان لعام 2005.

وبشكل عام قد تحققت للمرأة في مجال التعليم إنجازات عديدة ، فقد حرصت الدولة منذ قيامها على الاهتمام بالتعليم؛ حيث قامت السياسة التعليمية على مبدأ تكافؤ الفرص بين الذكور والإناث . وتوضح الإحصاءات المنشورة عن وزارة التربية والتعليم إلى أن إجمالي عدد الإناث في التعليم العام بلغ 139,893 طالبة مقابل 125,538 طالب في العام الدراسي 2009/2010.

وفي ضوء التزام دولة الإمارات العربية المتحدة بأهداف الألفية التنموية، نجدها من الدول القليلة التي فاقت فيها نسبة النساء غير الأميات نسبة الذكور غير الأميين وذلك في الفئة العمرية (15-24) عاما؛ حيث وصلت هذه

النسبة إلى حوالي 110% في العام 2004 مقابل 100.5% في عام 1990، وذلك وفق تقرير الأهداف التنموية للدولة للعام 2007 الصادر عن وزارة الاقتصاد كما هو موضح في الشكل التالي

مؤشر نسبة المتعلمات إلى الذكور

في الفئة العمرية (15-24)

المصدر: تقرير الأهداف التنموية للألفية 2007- وزارة الاقتصاد

لعبت المؤسسات الأهلية غير الحكومية في دولة الإمارات العربية المتحدة دورا فاعلا وبارزا في محاربة الأمية وتعليم الكبار، ويأتي الاتحاد النسائي العام من خلال الجمعيات النسائية في مقدمة الجهات الفاعلة في هذا المجال، وذلك لما تبذله من جهد في تثقيف وتوعية المرأة باعتبارها نصف المجتمع والأم المربية لأجيال المستقبل.

فقد أعطت الجمعيات النسائية مسألة تعليم المرأة الأولوية، فأسست مراكز لتعليم الكبار أتاحت الفرصة للنساء للالتحاق بها لمحو أميتهن ولمواصلة دراستهن في المراحل المختلفة، وذلك بالتنسيق مع وزارة التربية والتعليم (إدارة تعليم الكبار). وتجدر الإشارة هنا إلى افتتاح مراكز تعليم الكبار في الجمعيات النسائية كان في فترات متفاوتة وذلك على النحو التالي:

- جمعية نهضة المرأة الظبيانية وفروعها – عام 1977.
- جمعية النهضة النسائية بدبي – عام 1980 كان الافتتاح والإشهار الرسمي، ولكن قبلها كانت هناك جهود في مجال التعليم ومحو الأمية.
- جمعية الاتحاد النسائية بالشارقة – عام 1980 كان الافتتاح والإشهار الرسمي.
- الجمعية النسائية بأم القيوين – عام 1981 كان الافتتاح والإشهار الرسمي.
- جمعية النهضة النسائية برأس الخيمة، كانت هناك جهود ذاتية غير رسمية منذ عام 1967، واستؤنف النشاط التعليمي عام 1980 بشكل رسمي.
- جمعية أم المؤمنين النسائية بعجمان – عام 1983.

ونظرا لثقل حجم المسؤوليات الملقاة على المرأة فقد سعى الاتحاد النسائي العام من خلال جمعياته إلى التعاون مع وزارة التربية والتعليم لتوفير نظام الدراسة عن بعد والمتمثل في نظام المنازل، حيث يتيح الفرصة للمرأة للانتساب لنظام تعليم الكبار من المنزل؛ إذ يمكن للمنتسبة إلى هذا النظام أن تقوم بدراسة المناهج التعليمية في المنزل بمفردها ومن ثم تقوم بتقديم امتحانات نهاية كل فصل في المراكز والجهات المختصة بذلك، وللمرأة أثناء دراستها بالمنزل بمفردها أن تطلب العون والدعم الذي يساعدها في استيعاب موادها من هذه المراكز كلما احتاجت له.

وقد استطاعت الجمعيات النسائية تشجيع الدارسات على الالتزام والاستمرار في الدراسة وتخريج مجموعة من حملة شهادة الثانوية العامة الذين التحقوا بدورهم بالتعليم العالي في الجامعات، ومن أجل تحقيق الهدف المنشود وضع الاتحاد النسائي العام خطة وبرنامج عمل

على مستوى جميع الجمعيات النسائية وفروعها منذ عام 1990 في مجال محو الأمية الأبجدية ومحو الأمية الثقافية والفكرية والصحية والاجتماعية والمهنية والأسرية وكل ما يساعد المرأة على النماء والتطور من خلال برامج وخطط عمل سنوية تقوم بها كل جمعية.

مؤشرات التعليم في

دولة الإمارات العربية المتحدة

مؤشرات تعليم Education Indicators					
	2006/ 2007	2005/ 2006	2004/ 2005	2003/ 2004	
Female / Male Students Ratio In Kindergarten	93.0	92.6	93.1	93.7	نسبة الطالبات للطلاب في رياض الأطفال
Female / Male Students Ratio In First Stage	94.2	94.5	94.3	93.6	نسبة الطالبات للطلاب في الحلقة الأولى
Female / Male Students Ratio In Second Stage	92.8	93.2	92.2	93.0	نسبة الطالبات للطلاب في الحلقة الثانية
Female / Male Students Ratio In Secondary Education	104.2	105.4	106.7	108.0	نسبة الطالبات للطلاب في التعليم الثانوي
Female / Male Students Ratio In University	156.2	159.2	163.3	161.1	نسبة الطالبات للطلاب في التعليم الجامعي
Female / Male Students Ratio In Special Needs	103.0	81.8	66.0	83.8	نسبة الطالبات للطلاب في التربية الخاصة
Female / Male Ratio In Adult Education	112.4	105.7	86.5	76.7	نسبة الإناث للذكور في تعليم الكبار
Female / Male Teachers Ratio In First Stage	545.2	533.0	474.2	548.5	نسبة المعلمات للمعلمين في الحلقة الأولى
Female / Male Teachers Ratio In Second Stage	139.7	129.1	130.0	128.0	نسبة المعلمات للمعلمين في الحلقة الثانية
Female / Male Teachers Ratio Secondary Education	118.6	118.0	125.4	130.0	نسبة المعلمات للمعلمين في التعليم الثانوي

المصدر: الإمارات في أرقام 2009، المركز الوطني للإحصاء

وإيمانا من سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك بأهمية التعليم انضم الاتحاد النسائي العام إلى الشبكة العربية لمحو الأمية عام 2000، التي تأسست بالقاهرة في مايو 1999. لم يقف دور الاتحاد النسائي العام والجمعيات عند حد محو الأمية، بل سعت إلى إكساب المرأة المهارات الحياتية المختلفة من خلال تنظيم الدورات التدريبية في مختلف المجالات مثل السكرتارية والحاسب الآلي وغيرها من المهارات الحرفية التي تساعد المرأة على المساهمة في سوق العمل بالشكل المطلوب. فقد استطاعت الجمعيات النسائية وفروعها تشجيع الدراسات على الالتزام والاستمرار في الدراسة إلى أن ينهين تعليمهن الجامعي ويلتحقن بسوق العمل. وبذلك استطاع الاتحاد النسائي العام دمج المرأة الإماراتية في مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة.

فالاتحاد النسائي العام بدولة الإمارات العربية المتحدة، والذي يقف بقوة بفضل دعم وتوجيهات رئيسته سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك حفظها الله، يسعى جاهدا لتوفير مختلف السبل والأفكار المتاحة لتشجع ابنة الإمارات مهما كان وضعها وسنها لانتهاج طريق العلم. وقد انعكس ذلك واضحا في ارتفاع أعداد خريجات الثانوية العامة من مراكز تعليم الكبار.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الاتحاد النسائي العام وبالتعاون مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ينظم عدد من حملات التوعية والإرشاد المبكر للدارسات في مرحلة الثانوية العامة بالجمعيات النسائية وحثهن على ضرورة متابعتهن لتعليمهن العالي.

ونظرا لما حققه الاتحاد النسائي العام والجمعيات النسائية في مجال محو الأمية، فقد انتهجت هذه المؤسسات مسارا جديدا في تعليم النساء يتوافق مع تحديات القرن الواحد العشرين. إذ أطلق الاتحاد النسائي العام وبرعاية كريمة من سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك رئيسة الاتحاد النسائي العام- الرئيس الأعلى لمؤسسة التنمية الأسرية، رئيس المجلس الأعلى للأمومة والطفولة، مشروع المرأة والتكنولوجيا، والذي يهدف إلى

محو الأمية الإلكترونية لدى المرأة.

وفي هذا الإطار دشن مركز المعلومات للتدريب التقني بالاتحاد النسائي العام مشروع المرأة والتكنولوجيا في 26 ديسمبر 2006 بالتعاون مع شركة مايكروسوفت ومعهد التعليم الدولي والذي يهدف إلى النهوض بالتعليم الذي ينفع الأشخاص مدى الحياة سواء الصغار منهم أو البالغين. وكذلك تعزيز قدرات المؤسسات النسائية في مجال التدريب التقني وتمكين المرأة من المشاركة الفعالة في تنمية المجتمع وإتاحة فرص عمل مناسبة لها وذلك بتوفير مهارات تكنولوجية من خلال مراكز تدريب توزع على مختلف إمارات الدولة وبالتعاون مع الجمعيات النسائية فيها.

إن آلية تنفيذ هذا البرنامج تعتمد على تدريب المدربين التابعين للمراكز المختلفة في كل إمارة. ولقد تم توقيع مذكرات تفاهم مع معهد التعليم الدولي في أمريكا وشركة مايكروسوفت. وتم كذلك مخاطبة المؤسسات النسائية في الدولة ودعوتهم للمشاركة في برنامج المرأة والتكنولوجيا. والتنسيق مع المؤسسات الشريكة للبقاء على اتصال دائم ومستمر مع مديرة البرنامج ومنسقة تكنولوجيا المعلومات في كل مراحل تطبيق البرنامج وتزويدهم بكل المعلومات المتعلقة به. كذلك البقاء على اتصال دائم بفريق عمل معهد التعليم الدولي وشركة مايكروسوفت كلما دعت الحاجة.

ويتم ضمن المشروع إقامة ورش عمل للتدريب المهني خاصة بالإداريات الملتحقات بالبرنامج من المؤسسات المشاركة. تحت مسمى ورشة "تخطيط الأعمال من أجل الاستدامة" برعاية معهد التعليم الدولي وذلك من أجل إدارة برنامج المرأة والتكنولوجيا وتطبيق خطة العمل لدعم واستدامة مركز التدريب في المؤسسات المشاركة. بالإضافة إلى إقامة ورشة عمل للتدريب التقني خاصة بالمدربات من المؤسسات المشاركة في البرنامج وذلك برعاية شركة مايكروسوفت. وفي هذه الورشة تم تطبيق برنامج مايكروسوفت لتدريب المدربات "طموح بلا حدود". حيث ستقمن المدربات في كل مؤسسة مشاركة في برنامج المرأة والتكنولوجيا بتدريس منهج "طموح بلا حدود" للسيدات اللواتي يرغبن بالاشتراك في هذه الدورات.

ومازالت الجهود تتواصل من أجل الرقي بالمرأة في كل الأصعدة. بفضل ما توليه حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة من اهتمام من أجل تنمية مواردها البشرية. من خلق العمل على خلق مجتمع معرفة. أضف إلى ذلك المتابعة الحثيثة لسمو الشيخة فاطمة بنت مبارك - رئيسة الاتحاد النسائي العام. وإيمانها بأهمية تعليم المرأة: إذ تقول " إن الأمية هي العدو الأول للمرأة والمجتمع وأحلم بيوم تصل فيه نسبة الأمية في الإمارات وفي كل عالمنا العربي إلى الصفر لأن التعليم هو النافذة التي تطل منها المرأة على حضارة الأمم وهو وسيلتنا لمواكبة مسيرة التطور والتقدم واستمرار النهوض بمجتمعنا" فسموها كانت دائما ومازالت تؤكد على أهمية تعليم المرأة الإماراتية. إن هذا التشجيع والدعم اللامحدود لانخراط المرأة الإماراتية في التعليم ظهر جليا في تطور البيانات الإحصائية الخاصة بقطاع التعليم العام والعالي.

توفير الرعاية والخدمات الصحية المتقدمة للمرأة ضمن أولويات إستراتيجية الدولة

لقد حقق القطاع الصحي في دولة الإمارات العربية المتحدة عبر أربعة عقود من الزمن تطورات كبيرة في مجال الخدمات الصحية: الأولية، والثانوية والثالثية وبشقيها: الوقائي والعلاجي وخاصة في مجال الأمومة والطفولة، حيث أصبحت تضاهي أفضل المستويات العالمية، ومن الشواهد على ذلك أن منظمة الصحة العالمية قد اختارت في عام 1996 مدينتي أبوظبي ودبي ضمن أفضل ثلاث مدن صحية على مستوى إقليم شرق المتوسط.

وقد كان للمرأة الإماراتية نصيبا من هذا التقدم باعتبارها عنصر فاعل في المجتمع، إذ تشير آخر الإحصائيات الصادرة عن وزارة الصحة إلى أن العمر المتوقع للإناث عند الولادة 78.81 عاما سنة 2008، وأن وفيات الأمهات بسبب الحمل والولادة والنفاس بلغت الصفر منذ 2004، وأن نسبة الولادة التي تجري تحت إشراف موظفي الصحة بلغت 100% منذ عام 2005.

فقد حرصت الجهات المعنية إلى توفير مستشفيات ومراكز متخصصة في مجال رعاية الأمومة والطفولة؛ وقد بلغ عدد مراكز الأمومة والطفولة التابعة لوزارة الصحة (11) مركزاً و(83) وحدة رعاية أمومة، كما أن هناك عدد من المستشفيات المتخصصة في مجال التوليد.

ويتم متابعة السيدات الحوامل من خلال مراكز ووحدات الأمومة والطفولة بالمراكز الصحية الأولية، بجانب المؤسسات الصحية والمستشفيات العامة والمتخصصة في أمراض النساء والتوليد، منذ بداية الحمل وحتى الشهر الثامن، ثم تحول بعد ذلك إلى المستشفى الذي ستتم فيه الولادة، وتقوم طبيبات الرعاية بتحويل المرأة الحامل فوراً في حالة ظهور أي ظواهر غير طبيعية وفي حالات الحمل ذات الخطورة العالية إلى المستشفيات المتخصصة لمتابعة الحمل تحت إشراف طبي مستمر، ومن ضمن الخدمات التي تقدم للحامل:

- الكشف الطبي الشامل، ويشمل قياس الوزن والطول والكشف على الأسنان.
- الفحوصات المعملية (بول للسكر والزلال، والدم: للهيموجلوبين، عامل الريزوس والالتهاب الكبدي ب، فحص الدم الكامل، HIV).
- التأكد من سلامة الجنين ونموه الطبيعي داخل الرحم، (عن طريق الأشعة التلفزيونية للرحم، سماع دقات قلب الجنين).
- التحضير للرضاعة الطبيعية عن طريق تقديم التوعية الصحية اللازمة.
- تقديم العلاج اللازم لبعض الحالات البسيطة، بالإضافة إلى الفيتامينات والأملاح المعدنية.

وبشكل عام تحرص المؤسسات الصحية ومؤسسات المجتمع المدني وخاصة الاتحاد النسائي العام والجمعيات النسائية المنتشرة في مختلف إمارات الدولة على تنفيذ برامج توعوية وإرشادية في المجالات الصحية بما فيها رعاية الأمومة والطفولة.

إذ يقوم مركز الإرشاد الصحي بالاتحاد النسائي العام والذي تأسس في 2003 لخدمة المرأة الإماراتية وتأهيلها لأداء رسالتها نحو أسرتها ومجتمعها من خلال تثقيف المرأة وخدمتها في المجال الصحي وتزويدها بالنصائح والإرشادات اللازمة التي تمكنها من حماية أسرتها نفسيا وصحيا، حيث يعمل المركز على التعاون مع الجهات والمؤسسات ذات الصلة المباشرة بالفئات المستهدفة من الجمعيات النسائية والمدارس والمستشفيات والمراكز

الصحية وذلك ليشمل نشاطه اكبر عدد من الأمهات والأطفال. كما يقوم المركز بالتطرق إلى طرح العديد من الملفات ومناقشة القضايا الصحية والبرامج الوقائية التي تهم الأسرة كما يهتم بالصحة النفسية ودورها في تنشئة جيل سليم قادر على التفاعل والتواصل مع البيئة المحيطة. وتعتبر المحاضرات والندوات وورش العمل وحملات التوعية جزء لا يتجزأ من عمل المركز وذلك في سبيل نشر المزيد من الوعي والثقافة الصحية بين أكثر الفئات تأثيرا في المجتمع على اعتبار إن الأم هي عماد اي أسرة. ولا يقتصر عمل المركز على ذلك وحسب بل يقوم بشكل دوري بإصدار العديد من الكتيبات والمنشورات والعروض التقديمية على أقراص سي دي لتكون في متناول يد السيدات في اي وقت وتكون مرجع لهن.

فيقوم المركز بإجراء فحوصات دورية ومجانية بالتعاون مع المؤسسات الصحية في مجال فحص الدم والسكري ونسبة الدهون وهشاشة العظام والسمنة وسرطان الثدي وعنق الرحم والأمراض القلبية. بغية الارتقاء بالمستوى الغذائي للأسرة من أجل محاربة أمراض العصر.

وفي هذا الإطار فقد وقع الاتحاد النسائي العام مذكرة تفاهم مع وزارة الصحة من أجل التعاون وتعزيز الخدمات المقدمة للمرأة وذلك ضمن إستراتيجية للاتحاد النسائي العام لإدماج منظور النوع الاجتماعي في التنمية.

أما فيما يتعلق بمشاركة المرأة في صنع القرار المتعلقة بالرعاية الصحية؛ فإن المرأة الإماراتية تتبوأ مناصب قيادية في المؤسسات الصحية. إذ تشير إحصائيات الهيئة الاتحادية للموارد البشرية إلى أن المرأة تشكل 47% من أصحاب الوظائف الإدارية العليا بوزارة الصحة.

توزيع العاملون بوزارة الصحة

حسب المسمى الوظيفي والجنس عام 2008

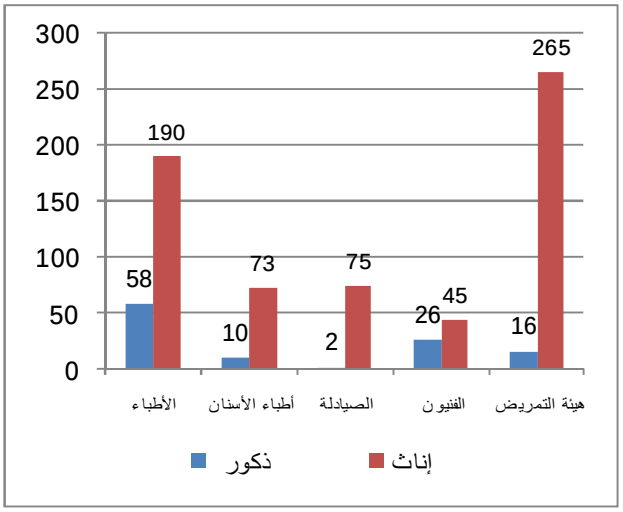

المصدر: وزارة الصحة

وتجدر الإشارة هنا إلى أن دولة الإمارات العربية المتحدة تقوم حاليا من خلال الاتحاد النسائي العام والمجلس الأعلى للأمومة والطفولة بالتعاون مع اليونيسيف وبالتنسيق مع المؤسسات ذات العلاقة. بإعداد الإستراتيجية الوطنية للأمومة والطفولة تهدف إلى وضع الإطار العام والخطط والبرامج الرامية إلى الحفاظ على صحة وبقاء الأمومة والطفولة؛ إذ أن من أهم التحديات التي تواجه الدولة هو الحفاظ على استدامة التقدم المحرز في مجال الرعاية الصحية لمقدمة للأمهات.

توفير مستلزمات الحماية الاجتماعية وأنظمة الضمان الاجتماعي للمرأة الإماراتية

تحرص دولة الإمارات العربية على اتخاذ التدابير اللازمة لتمكين المرأة وتوفير كافة مستلزمات الحماية سواء كانت اجتماعية، قانونية أو غيرها من المجالات، وهو الأمر الذي أكد عليه دستور وقوانين الدولة في كافة المجالات بما في ذلك العمل والضمان الاجتماعي والتملك وضمان تكافؤ الفرص في كافة الميادين، والتمتع بكافة خدمات التعليم والرعاية الصحية والاجتماعية.

وتعتبر وزارة الشؤون الاجتماعية في الدولة هي الجهة المعنية بتقديم المساعدات الاجتماعية، وقد كان للمرأة الإماراتية نصيب من هذه المساعدات، إذ حددت المادة (2) من قانون الضمان الاجتماعي رقم (13) لسنة 1972م مستحقي الإعانات في الفئات التالية:

- الأرملة التي توفي زوجها ولم تتزوج (سواء كان زوجها المتوفى مواطنا أو غير مواطن).
- المطلقة التي طلقها زوجها ولم تتزوج.
- المهجورة التي تركها زوجها بدون نفقة مدة سنة وتعذر معرفة محل إقامته.

- العانس التي تجاوزت أربعين سنة ميلادية ولم تتزوج.
- اليتيم لأبوين أو المتوفى والده وتزوجت أمه.
- مجهول الوالدين.
- ذوو العاهات وهم كل ذي عاهة تعجزه كليا أو جزئيا عن كسب عيشه وعيش أسرته.
- الشيخ الذي تجاوز عمره ستين سنة.
- العاجز ماديا وهو كل شخص غير قادر ماديا على إعانة نفسه أو أفراد أسرته لقلة دخله.
- الطلبة المتزوجون وهم (كل طالب ذكر متزوج يثبت التحاقه بمعهد تعليمي وليس له عائل مقتدر).
- أسر المسجونين وهي (كل أسرة صدر حكم قضائي بسجن عائلها وليس لها دخل أو كان دخلها يقل عما يستحقه فيما لو تقاضى مساعدة اجتماعية).
- والمواطنة المتزوجة من غير مواطن في حالة إصابة الزوج بعجز مرضي أو عاهة مما نص عليه القانون.

وفي هذا السياق تشير الإحصائيات المنشورة عن وزارة الشؤون الاجتماعية أن الإعانات الاجتماعية التي تقدمها الوزارة للأسر محدودة الدخل من خلال قانون الضمان الاجتماعي إذ بلغت ما يزيد عن 2.3 مليار درهم عام 2008، تشمل ما يقارب 38 ألف أسرة، وشكلت المستفيدات من الإناث شاملة المطلقات والأرامل وكبار السن والبنات غير المتزوجات واليتيمات والمواطنات المتزوجات من أجانب 67%. يذكر أن دولة الإمارات العربية المتحدة تقدم إلى جانب الإعانة الاجتماعية السابقة الذكر، عدد من الخدمات والضمانات الاجتماعية للمرأة أبرزها ما يلي:

- العلاوة الاجتماعية لأبناء العاملين وبدل السكن:

أصدر صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة بصفته حاكماً لإمارة أبوظبي نظامين يقضي الأول بتعديل بعض أحكام علاوة الأبناء، والثاني بتعديل بعض أحكام نظام بدل السكن للموظفين والمستخدمين المواطنين في إمارة أبوظبي، ونصّ التعديل في نظام علاوة الأبناء على أن تمنح هذه العلاوة للموظفة عن أبنائها المواطنين ما لم تكن تصرف

لأبيهم على أن تمنح العلاوة في حالة الطلاق للقائم بالإعالة.

ونص التعديل في نظام بدل السكن للموظفين والمستخدمين المواطنين على أن تمنح الموظفة المواطنة بدل السكن بفئة متزوج إذا كانت متزوجة أو كانت أرملة أو مطلقة ولها ولد تعوله.

ويأتي إصدار صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة لهذا النظام ليجسد الاهتمام الذي توليه الدولة من اهتمام لقضايا المرأة وتعزيز حقوقها وتقديراً لدورها وإسهامها البارز في بناء وتنمية المجتمع، وتحفيزاً للمرأة وتشجيعها ودعم دورها في المجتمع وعونها في مواجهة متطلبات الحياة بما يضمن استقرارها الأسري والاجتماعي، كما يرسي التعديلان العدالة الاجتماعية بين كل فئات المجتمع ويحققان المساواة ويزيلان الفروقات بين العاملين والعاملات المواطنين والمواطنات.

- توفير دور الحضانة بالوزارات والمؤسسات العامة

إيمانا بأهمية تفعيل مشاركة المرأة في سوق العمل ومعاونة لها في الموازنة بالمسؤوليات الأسرية ومتطلبات التنمية، أصدر مجلس الوزراء قرار رقم (19) لسنة 2006 في شأن دور الحضانة بالوزارات والمؤسسات العامة والدوائر الحكومية والدواوين، الذي نص في المادة (1) على أن تنشأ في مقار الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة والدوائر الحكومية والدواوين دور حضانة ملحقة بها تتولى توفير الرعاية لأبناء الموظفات العاملات في تلك الجهات إذا بلغ عدد النساء المتزوجات العاملات لديها (50) موظفة أو بلغ عدد أطفال العاملات الفئة العمرية من صفر – 4 سنوات 20 طفلا.

كما أجازت المادة (2) من نفس القرار للمؤسسات التي يقل عدد العاملات المتزوجات أو الأطفال عن العدد المذكور في المادة (1)، أن تشترك المؤسسات في افتتاح دار حضانة مشتركة.

- تخصيص السكن للأرامل والمطلقات

إن توفير السكن اللائق للإنسان يعطيه الشعور بالأمان والطمأنينة والانتماء وبالتالي فهو يعتبر من أهم عوامل الاستقرار ليس فقط للفرد والأسرة وإنما أيضا للمجتمع بأكمله مما يساهم في تحفيزه على الجود والعطاء وتنامي إنتاجيته وترسيخ التطور الاقتصادي والاجتماعي. قامت سياسة الدولة على مبدأ توفير الدعم الإسكاني وتمكين المواطنين من الحصول على السكن عن طريق عدد من الأدوات مثل تخصيص منح مالية غير مستردة لبناء مساكن وقروض ميسرة بدون فائدة وتوفير بنية أساسية مجهزة من طرق ومياه وكهرباء وصرف صحي وغيرها. كما تقوم الحكومات المحلية بتوفير الأراضي المجانية اللازمة لبناء المسكن.

وقد كان للمرأة نصيب وافر من تلك السياسة: إذ يحق للمرأة المواطنة الأرملة والمطلقة والمتزوجة من غير مواطني الدولة الحصول على سكن أو أرض سكنية بالإضافة إلى التمويل اللازم لبناء المسكن.

توفر دولة الإمارات العربية المتحدة للمرأة أنواع أخرى من الحماية من بينها اتخاذ التدابير المناسبة لحماية ضحايا

الاتجار بالبشر كتأمين المسكن لهم فقد أنشأت الدولة عددا من مراكز الإيواء لحماية ودعم النساء والأطفال ضحايا جرائم الاتجار بالبشر وضحايا العنف بهدف توفير الملجأ الآمن والرعاية الصحية والنفسية وتأهيلهم. حيث تم خلال 2007-2008 إنشاء مؤسسة دبي الخيرية لرعاية النساء والأطفال، ودار إيواء لضحايا الاتجار بالبشر في إمارة أبوظبي. يذكر أن الإمارات اتخذت العديد من التدابير من أجل حماية المرأة نذكر بعض منها:

- إنشاء آليات وطنية متمثلة في مؤسسات نسائية تعمل على النهوض بالمرأة في مختلف الجوانب، مثل الاتحاد النسائي العام، الجمعيات النسائية، مؤسسة التنمية الأسرية بأبوظبي، مؤسسة تنمية المرأة بدبي، المجلس الأعلى لشؤون الأسرة بالشارقة، إلى جانب هيئات أخرى معنية بتنمية المجتمع.

- الانضمام إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وإبرام تسع اتفاقيات دولية حول تنظيم ساعات العمل وتساوي الأجر والامتيازات الأخرى.
- سن التشريعات والقوانين التي توفر الحماية القانونية للمرأة، وتعاقب كل من يعتدي على كرامة المرأة، ويأتي قانون مكافحة الاتجار بالبشر في مقدمة هذه القوانين. فمن منطلق أن مجتمع دولة الإمارات العربية المتحدة مجتمع محافظ ولا يشجع على المتاجرة بالنساء، كما أن المعتقدات الدينية والمجتمعية السائدة في المجتمع الإماراتي تستهجن هذا النوع من الممارسات، حرصت دولة الإمارات العربية المتحدة على سن القوانين التي من شأنها أن تدين كل من قد يرتكب هذا النوع من الجرائم؛ حيث يبين قانون العقوبات لسنة 1987 في مواده (354 - 357) العقوبات التي تقع على الاغتصاب وهتك العرض، وكذلك تنص المواد (358 - 359) على العقوبات التي تقع على الفعل الفاضح والمخل بالحياء، كما تناول قانون العقوبات في مواده (360-370) العقوبات التي تقع على التحريض على الفجور والدعارة.
- كما عملت دولة الإمارات على إصدار القانون الاتحادي رقم (51) لسنة 2006 بشأن مكافحة الاتجار بالبشر والذي ينص على عقوبات رادعة لمرتكبي جرائم الاتجار بالبشر، وبناء على هذا القانون الاتحادي صدر قرار مجلس الوزراء رقم (15) لسنة 2007 بإنشاء اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر برئاسة معالي وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي وعضوية ممثلين لعدد من الجهات الحكومية ذات الاختصاص، على أن تقوم اللجنة بصفة دورية بحصر ومتابعة قضايا الاتجار بالبشر مع جهات الاختصاص ودعم وتشجيع إنشاء مزيد من الملاجئ للنساء والأطفال المتضررين.
- أضف إلى ذلك بدأت الإمارات في تطبيق عقد العمل الموحد الخاص بالفئات المساعدة التي تعمل في المنازل ومن في حكمهم على المستوى الاتحادي في الدولة وذلك اعتباراً من أول أبريل 2007، وذلك بهدف حماية حقوق خدم المنازل ومن في حكمهم.
- إنشاء مؤسسات تقوم بتوفير الرعاية الاجتماعية والنفسية والأمنية لمن يتعرضن لأي أشكال من العنف، من بين هذه المؤسسات مراكز الدعم الاجتماعي في شرطة أبوظبي، وإدارة رعاية حقوق الإنسان بشرطة دبي، ومراكز الإيواء التابعة لهيئة الهلال الأحمر ومؤسسة دبي الخيرية لرعاية النساء والأطفال؛ حيث تقوم هذه المؤسسات بتنفيذ برنامج للعناية بضحايا الإجرام وخاصة ضحايا الاتجار بالبشر بهدف رفع المعاناة النفسية عنهم وإعادة التوازن إليهم وتقديم كافة المساعدات لحل مشاكلهم.

المـــرأة الإمـــاراتيـــة شريـــك أساســـي في التنميـــة الاقتصاديـــة ولها إسهامات بارزة

حرصت القيادة الرشيدة لدولة الإمارات على جعل المرأة شريكاً كاملا في العملية التنموية سواء كان ذلك من خلال مشاركتها في العملية أو من خلال الاستفادة من المشاريع الإنمائية. ومن هذا المنطلق تبنت الدولة سياسات عدة من أجل إدماج المرأة في التنمية وجعلها جزءاً لا يتجزأ من القدرات البشرية التي تسعى أولاً إلى تنميتها ومن ثم، جعلها قادرة على المساهمة الفاعلة في عملية التنمية المستدامة. وذلك من خلال الاهتمام بتعليم وتدريب المرأة. ومن ثم إتاحة الفرص أمامها في اقتحام كافة ميادين العمل لتشارك بفاعلية في تنمية الوطن ودفع عجلة التقدم في مختلف القطاعات.

ومن هذا المنطلق دخلت المرأة الإماراتية سوق العمل وتسلمت الوظائف القيادية. وشاركت في أنشطة القطاع الخاص كسيدة أعمال فاعلة. ومستثمرة وخبيرة في إدارة المشاريع ورؤوس الأموال.

إن السياسات التنموية في دولة الإمارات العربية المتحدة تنظر إلى المشاركة الاقتصادية للمرأة الإماراتية على أنها أحد الأولويات التي من شأنها تدعم سوق العمل. فقد نص دستور دولة الإمارات العربية المتحدة صراحة على المساواة والعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص لجميع المواطنين دون تمييز بين الرجل والمرأة. فضلا عن كفالته للحريات. وتحقيق المساواة في الحقوق والواجبات لجميع المواطنين.

ومن هذا المنطلق فإن المرأة الإماراتية تشارك في صناعة القرارات الاقتصادية والمالية من خلال المناصب القيادية المختلفة التي تتبوأها نذكر منها:

- وجود امرأة كوزيرة للتجارة الخارجية ضمن الحقيبة الوزارية الحالية.
- مساهمة المرأة في لجان المجلس الوطني الاتحادي في دورته السابقة على النحو التالي:
  - عضوية اللجنة المؤقتة لمناقشة موضوعي العمالة الوافدة في دولة الإمارات العربية المتحدة وتأثير قرارات وأنظمة وزارة العمل.
  - عضوية لجنة الشؤون الخارجية والتخطيط والبترول والثروة المعدنية والزراعة والثروة السمكية.
  - عضوية اللجنة المؤقتة لموضوع سياسة الهيئة العامة للمعاشات والتأمينات الاجتماعية.
  - عضوية لجنة الشؤون المالية والاقتصادية والصناعية.
- وجود 12 سيدة في مجالس إدارة غرف التجارة والصناعة بالدولة.

- تصل نسبة المواطنات من موظفي المؤسسات المالية في الدولة إلى 32٪ في حين تبلغ نسبة النساء في القطاع الخاص 18٪.

تشير إحصاءات المركز الوطني للإحصاء إلى ارتفاع نسبة مساهمة الإناث من إجمالي السكان في قوة العمل من 13.5٪ عام 1985 إلى 28.1٪ عام 2007. أما على صعيد الإناث المواطنات فإن نسبة مساهمتهن في القوى العاملة المواطنة ارتفعت من 2.1٪ إلى 13.4٪ عام 2007.

إن المشرع في دولة الإمارات العربية المتحدة لم يضع قيودا أمام منح المرأة حق امتلاك رخص تجارية ومهنية وصناعية والتداول في أسواق الأوراق المالية والاستفادة من برامج التمويل والائتمان وتشكيل مجالس سيدات الأعمال.

إذ حرصت الدولة على إطلاق مجموعة من المبادرات الهادفة إلى تفعيل دور المرأة في قطاع الأعمال وتعزيز مكانة المرأة في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية؛ وذلك من خلال تنمية وتأهيل الكوادر النسائية لتفعيل مساهمتهن في دعم المسيرة الاقتصادية، وإنشاء مجالس سيدات الأعمال، وإطلاق جائزة سيدات الأعمال في الإمارات؛ إذ يقدر حجم الاستثمارات في الأعمال التي تديرها كوادر نسائية بحوالي 14.7 مليار درهم إماراتي تديرها ما يزيد عن 15 ألف سيدة على مستوى الدولة، وتتركز معظم هذه الاستثمارات في ميادين عمل رئيسية مثل التجارة والصيانة والأعمال المصرفية والعقارات والتأجير والتصنيع والسياحة والفنادق والمقاولات والبناء.

كما تتاح للمرأة الإماراتية فرصة ممارسة النشاط التجاري من المنزل بما يمكنها من التوفيق بين مسؤولياتها الأسرية ومتطلبات تجارتها. ويذكر أن الاتحاد النسائي العام كان له السبق في تبني مشروع الأسر المنتجة منذ عام 1997 من خلال إقامة معارض تسويقية وترويجية للأسر المنتجة من ذوي الدخل المحدود. وتطورت هذه الفكرة إلى أن ظهرت فكرة رخصة مبدعة في إمارة أبوظبي، لتنظم ممارسة المرأة المواطنة للأنشطة التجارية من خلال المنزل بشكل قانوني بما يمكن شرائح مختلفة من النساء (الأسر المنتجة، الخريجات، ربات البيوت، المطلقات، الأرامل) مزاولة العمل التجاري من خلال المنزل لتحسين أوضاعها المادية.

ومن جهة أخرى؛ فإن المصارف والمؤسسات المالية في الدولة لا تضع قيود استثنائية على المرأة، إذ هناك تكافؤ للفرص بين الرجال والنساء في الحصول على القروض والائتمان شريطة توفر الضمانات المطلوبة. وحرصا من المؤسسات المالية على استقطاب السيدات وتوفير خدمات متميزة لهن، فإن الغالبية العظمى من المؤسسات المالية المحلية تخصص أقسام أو فروع للتعامل مع السيدات.

التوزيع النسبي للمشتغلين (15 **سنة فأكثر**)
حسب الحالة العملية والجنسية والجنس 2005

الحالة العملية	مواطنون		
	ذكور	إناث	جملة
صاحب عمل	3.10	0.47	**2.56**
يعمل لحسابه	1.78	0.29	**1.48**
يعمل بأجر	95.11	99.21	**95.95**
يعمل بدون أجر	0.00	0.01	**0.00**
غير مبين	0.01	0.03	**0.01**
جملة	**100**	**100**	**100**

المصدر: بيانات تعداد 2005، المركز الوطني للإحصاء

المشاركة سياسية وتولي المناصب القيادة حقوق كفلتها الدولة للمرأة الإماراتية

أتاحت دولة الإمارات العربية المتحدة للمرأة الإماراتية كل فرص النماء والارتقاء لتكون عنصرا فاعلا في المجتمع؛ إذ شجعتها على اقتحام كافة ميادين العمل لتشارك بفاعلية في تنمية الوطن ودفع عجلة التقدم في مختلف القطاعات. فبمتابعة حثيثة من سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك الرئيس الأعلى لمؤسسة التنمية الأسرية رئيسة الاتحاد النسائي العام. استطاعت المرأة الإماراتية أن تحقق العديد من الإنجازات وتكتسب العديد من الحقوق في مختلف المجالات. فجهود واستراتيجيات تمكين المرأة الإماراتية تبدو جلية في المناصب القيادية التي وصلت إليها المرأة الإماراتية.

فقد استطاعت المرأة الإماراتية وبفضل دعم القيادة السياسية لها أن تتبوأ مكانة مرموقة في المجتمع؛ حيث وصلت إلى عدد من المناصب القيادية التي تسهم من خلالها في تقديم الرأي والمشورة واتخاذ القرار. فجهود تمكين المرأة في دولة الإمارات العربية المتحدة بدأت تؤتي ثمارها من خلال تدرج وتبوأ المرأة الإماراتية لمناصب قيادية في قطاعات كانت في السابق حكرا للرجل. فقد استطاعت المرأة الإماراتية في كلتا التجربتين أن تفوز في انتخابات المجلس الوطني الاتحادي. وأصبحت اليوم تشكل 17% من أعضاء المجلس. ليس هذا فقط بل عينت الدكتورة أمل القبيسي في منصب النائب الأول لرئيس المجلس. لتصبح بذلك أول امرأة في دول الخليج العربيّة تشغل هذا المنصب. وبلاشك فإن وجود العنصر النسائي في المجلس هو مكسب كبير للحركة النسائية في الإمارات وخطوة جديدة نحو تعزيز دور المرأة في صنع القرار.

وعلى الرغم من أن النسبة العظمى من المواطنات يعملن في القطاع العام. وبخاصة بدوائر الصحة والتعليم والخدمات. إلا أن ذلك لا ينفي وجود نسبة من المتخصصات في الهندسة والعلوم والإعلام وتكنولوجيا المعلومات والقانون والتجارة وصناعة النفط. يعملن في قطاعات أخرى. فإلى جانب العمل البرلماني تشغل المرأة الإماراتية أربعة حقائب وزارية (وزيرة التجارة الخارجية. وزيرة الشؤون الاجتماعية. ووزيرتان للدولة).

هدى المسلمي—أول قائدة طائرة في برنامج طيران الإمارات.

كما دخلت المرأة الإماراتية لأول المرة سلك القضاء عندما عُينت خلود الظاهري كأول قاضي في دائرة قضاء أبوظبي عام 2008. ليتبع ذلك تعيين القاضية ابتسام علي البداوي كأول قاضية في دبي عام. بالإضافة إلى وكيلتي نيابة في

قضاء أبوظبي (علياء الكعبي، وعاتقة الكثيري) و17مساعد وكيلة نيابة، ومأذون شرعي (فاطمة العواني).

كما انخرطت المرأة الإماراتية في سلك الدبلوماسي؛ حيث أن هناك أربعة سيدات يمثلن الدولة في السلك الدبلوماسي في منصب سفير وقنصل للدولة (الشيخة نجلاء محمد القاسمي سفيرة الدولة لدى مملكة السويد، حصة عبدالله العتيبة سفيرة الدولة لدى المملكة الإسبانية، وسفيرة فوق العادة مفوضة غير مقيمة للدولة لدى إمارة إندور، نورة محمد جمعة قنصلا عاما للدولة في شنغهاي بجمهورية الصين الشعبية، حفصة العلماء سفيرة للدولة في جمهورية الجبل الأسود).

أضف إلى ذلك نجد أن المرأة الإماراتية قد انخرطت أيضا في العمل الشرطي والعسكري وتبوأت مراكز قيادية في هذا المجال، وهذا بلا شك يؤكد بوضوح مدى الوعي العميق في دولة الإمارات بأهمية تفعيل الدور المرأة واعتبارها شريك أساسي في رسم السياسات واتخاذ القرار، وعنصراً رئيسياً في مرحلة التمكين.

وقد أخذت المؤسسات النسائية وعلى رأسها الاتحاد النسائي العام إطلاق الإستراتيجية والمبادرات التي من شأنها أن تصقل المهارات القيادية للمرأة، من خلال طرح الورش التدريبية لضمان التعليم المستمر للمرأة لتتواكب مع المستجدات، كما تعمل هذه المؤسسات على تعزيز صورة المرأة القيادية في دولة الإمارات العربية المتحدة، وتنشئة جيل من القيادات النسائية المستقبلية في كافة المجالات، وتعزيز دورهن في الحياة الاجتماعية والاقتصادية.

بصمات مضيئة في سجل المرأة الإماراتية

1. ارتفاع نسبة تمثيل المرأة في التشكيل الوزاري في فبراير 2008 من مقعدين إلى أربعة مقاعد (وزيرة التجارة الخارجية، وزيرة الشؤون الاجتماعية، ووزيرتين للدولة)، مما يعد من أعلى النسب على المستوى العربي.
2. حصول المرأة الإماراتية على تسع مقاعد من أصل 40 مقعدا في المجلس الوطني الاتحادي وبنسبة تبلغ 22.5 بالمائة وتعد أيضا من أعلى النسب على صعيد تمثيل المرأة في المؤسسات التشريعية.
3. دخول المرأة سلك القضاء والنيابة العامة (توجد قاضية، ووكلتي نيابة في أبوظبي بالإضافة إلى تأهيل 10 وكيلات نيابة في دبي).
4. تعيين ثلاث سفيرات للدولة في الخارج في كل من السويد، أسبانيا والصين.
5. تشغل المرأة 66 بالمائة من وظائف القطاع الحكومي من بينها 30 بالمائة من الوظائف القيادية العليا المرتبطة باتخاذ القرار.
6. تمثل المرأة 15 بالمائة من أعضاء الهيئة التدريسية بجامعة الإمارات.
7. بلغت نسبة المرأة 60 بالمائة في الوظائف الفنية التي تشمل الطب والتدريس والصيدلة والتمريض إلى جانب انخراطها في صفوف القوات النظامية بالقوات المسلحة والشرطة والجمارك.

مـــــن القلـــــب ....إلـــى الإمـــــارات

يا حباً ينبضُ فيني

أصبح عمرها أربعون عاماً، ومازالت شابةً يانعةً في عمرها، ولها رونقٌ عالميٌ فريدٌ ولا مثيل لها، بريقها يملأ الكون نوراً، وجمالها أسر الأدباء، وفي مسيرتها هي قدوةٌ للقاصي والداني، تُحسد ويُحسد أهلها، وحتى الزائر يعشقها، سلبت قلوب الملايين بل أكثر، وكُتبت فيها قصائد الحب وأهازيج الولاء، تخجل الأبجديات منها لتقصيرها في وصفها، فتكتفي أن تتوه في بحور العشق وقوافي الوطنية، تلك هي دولتي الحبيبة ووطني الغالي"دولة الإمارات العربية المتحدة".

أسطر لك إحساساً يفيض به قلبي، أعشقك يا حباً ينبض فيني، لا توفيك الشعارات والحروف والمسيرات، فكل ذلك في حقك قليلٌ، وحتى الأقلام والصحف والمقالات، إن عبّرت عن إحساسها فهو أيضاً في حقك شحيحٌ، ولكنني بقلمي سأعبر وسامحيني إن قصّر نزفه.

دولتي الحبيبة، نجنُ أبناءك "شعب الإمارات" نرى فيكِ أماً لنا، وفي حكامنا وولاة أمرنا "أباءً" قبل أن يكونوا لنا حُكاماً، أنتِ قصة عشقٍ تبدأ منذ نعومة أظفارنا وأناملنا، وقصيدةُ حبٍ وأول ما ننطقُ فيها من كلمات عميقة تلك التي نرددها دائماً "عيشي بلادي عاش اتحاد إماراتنا، عشت لشعبٍ دينه الإسلام، هديه القرآن، حصّنتك باسم الله يا وطن"، أنشودةٌ وقعت في غرامها قلوبنا مذ سمعناها، وترسخت معانيها فينا، نحصنك حباً فيك وخوفاً عليك فأنت الأم الغالية التي لا تعوّضُ أبداً، هكذا تربينا وتلك هي المبادئ التي نعشق أن نتنفسها فخراً واعتزازاً: بأن تكون دولتنا أماً لنا، وحكامنا لنا آباءً، ونكونَ نحن الشعب جميعاً لهم أبناءً.

أنتِ الأمُ التي لطالما أعطت ولم تسأل، ولطالما اهتمت ولم تمنن، فإن صرخ الفقير لبيتِ نداءه، وإن بكى اليتيم مسحتِ دمعته، وإن سألكِ المحتاجُ خيراً أجبته، لكِ علينا فضلاً عظيماً، فقد أهديتنا علماً نافعاً، وطباً شافياً، وبيتاً هانئاً، ونعيماً كثيراً لا يعدُ ولا يحصى، فلكِ شكراً جزيلاً.

والدي الشيخ خليفة بن زايد بن سلطان آل نهيان "رئيس دولتي" حفظك الله ورعاك، باسمك اليوم نتغنى فرحاً ونرى حلمنا وطموحنا فيك يتحققُ، لك مثلُ حب زايد في قلوبنا عرشاً وصروحاً وولاءً، فأنت خليفته وعلى نهجه وعلى خطاه، ونحن لك جُندٌ وفداء، سيدي، معك وصلنا لمرسى الأربعين والدارُ بكَ تهلل فرحاً، فأنت القائد الذي عليك تحسدنا بقية الأممُ، ونحن بك محظوظين ومشرّفين، لا يشابهُك في وصف إنسانيتكَ وعطفكَ إنسانٌ، وبكل ذرّة إيمانٍ فينا نعهد إليكَ أرواحنا ونُهديها لك، آملين أن تكونَ هديتنا المتواضعة لائقةً بمقامكَ الكريم، والدي، باسم الله سنبدأ معك مشوار مسيرتنا نحو أربعين سنةٍ أخرى، يسودها الأمن والأمان ويعمّها الخير والرخاء، ننافس العالم للوصول إلى القمة بأصالتنا؛ بصمةٌ سنتركها على مر الأزمان، وقصةٌ جديدةٌ سيرويها التاريخ للأجيال القادمة، وتاريخٌ آخر سيُروى من بعد زايد الخير، ذلك الذي نعيشُه في عهد خليفة الخير، وظل اتحاد إماراتنا الغالية.

لك ربي حمداً كثيراً لأنني ولدتُ فيها، وأنعمتَ عليّ من فضلكَ أباً جليلاً حوله إخوانٌ أجلاءُ، وذكرُ لآلئها السبعة يهزُ أركان العالم لهيبتها، وفيها أحملُ هويتي الإماراتية فخراً وشرفاً، فَدُمتَ يا وطني الغالي حباً ينبضُ فيني.

علياء سعيد السويدي

يسعدني في هذه المناسبة الغالية على قلوبنا أن أتقدم بالتهنئة إلى صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة وصاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم – نائب رئيس الدولة و الشيوخ حكام الإمارات و إلى سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك – رئيسة الاتحاد النسائي العام و الشيخات الكريمات و كل من يعيش على أرض الإمارات.

و أهنئ المرأة الإماراتية لما حققته من مكاسب كبيرة سبقت الكثير من نساء العالم من أهمها إقرار التشريعات التي تكفل حقوق المرأة الدستورية وفي مقدمتها حقها في العمل والضمان الاجتماعي والتملك وإدارة الأعمال والأموال والتمتع بكافة خدمات التعليم بجميع مراحله و الحصول على الأجر المتساوي في العمل و هذا كله دون أن ينتقص من دورها كأم صانعه لأجيال الغد.

وحققت الإماراتيات في الدولة نتائج باهرة في الحقل الطبي و التعليمي والإعلامي واحتلت مواقع مرموقة في المجالات العلمية و العملية والمهنية وحققت نجاحات باهرة و احتلت صدارات عديدة منها وزيرة ، وكيلة وزارة، سفيرة، مديرة، محامية، شرطية، مهندسة... و غير ذلك من المناصب القيادية الوظيفية بالدولة.

وهذا كله بفضل اللّه تعالى سبحانه و تعالى، ثم بفضل سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك (أم الإمارات) قائدة مسيرة المرأة العربية و صاحبة أربعين عام من النجاح والتميز للمرأة.

فالمرأة الإماراتية في العيد الأربعين لاتحادنا المجيد تخلصت من أميتها العلمية و الاجتماعية و الأسرية ، و صعدت سلم التقدم و الحضارة و هي ملتزمة بتعاليم ديننا الحنيف متشحةً بثوب عاداتنا و تقاليدنا و ستستمر في الارتقاء و ذلك في ظل الرعاية الكريمة و التطور و الرخاء الدائمين في ظل حكومتنا الرشيدة.

كل الحب و الفخر و الاعتزاز لإماراتنا الحبيبة ..

موزة راشد الشرهان

مديرة جمعية نهضة المرأة برأس الخيمة

مثل بطلة من إحدى الاساطير، وقفت تتأمل البحر الممتد أمامها والصحراء المترامية خلفها،فسكن الحلم عينيها ورأت البحر وقد أصبح مرفأ أمان والصحراء واحة رفاه واستقرار، امرأة سبقت عصرها، آمنت إن الأحلام تبقى أحلام إذا لم ترافقها عزيمة لا تهزها العواصف أوالامواج، وقفت بشموخ إلى جانب زوجها تسانده في مهامه الصعاب، امرأة لم يجد التعب مكانا في قاموسها، وأدركت باكرا أهمية دورها في المجتمع، فشقت الطريق ضاربة المثل الأعلى لنساء تبعنها مؤمنين بحكمتها وقوة بصيرتها وإيمانها بمستقبل مشرق واعد لأجيال قادمة،لتحول أم الإماراتيين الأسطورة إلى حقيقة واقعة وتاريخ مجيد للمرأة الإماراتية.

وتمضي الأعوام الأربعون ولازالت تضاء في كل يوم شمعة ، وبرعم يتفتح وحلم آخر يتحقق، وها هي المرأة الإماراتية اليوم تحتل مراكز متقدمة في شتى ميادين العلم والعمل تجمع المعرفة والحضارة وتحافظ على العراقة و عبق التاريخ.

كل عام وانتم بخير

عايدة أبو راس

عزف القصيد

للعَلم مجد وعز يضاهي عنان السماء و لخفقه ولونه تشتاق القلوب وترنو ا...

عشت يا علم الإمـارات معززاً مكـرماً .. رمـزاً عـزيزاً لـلـشموخ والإبـاء,,

رف يا علم فـي عـالي السـارية رف

كـلنا فـداك وكـلنا نمـوت دونـك

رف بحمى شـيخٍ علا المجـد واشـرف

رواك عـز ولاتـهاون بصـونـك

رف بشموخٍ حوله الـشهب تلتف

غازل خيـوط الشمس وافخر بلونك

هذي الجباه السمر صفٍ ورا صف

لبت نـدا الـواجب لخـاطر عـيونك

من كـل شهمٍ للشـهاده تلهـف

المـومـنين بـواجبـك يفـتدونـك

كل الأمور بكف وحقوقـك بكف

اللّه يجـازي إللي يفـكر يخـونـك

سعيد القمزي

الأمل ...

واعَـدَت حياتـها كل حـسـناء

بأرض موعـدا ...

يا إمـاراتٍ فتياتٍ على مطلع

الشـمس كعقـدٍ نـضـدا.

نحـن شعـبنا قلـيلاً عـددا

غيـر أنـا إن دعـينا للـفدا

كتب النـصر علـى رايـاتنـا

" إن تكوني المجـد كُنتِ العَـدَدا "

(.....)

من أقوال مؤسس الاتحاد

"إن طريق المصلحة المشتركة قادنا في النهاية إلى قيام دولة الإمارات العربية المتحدة ".

"إن الاتحاد يعيش في نفسي وفي قلبي وأعزما في وجودي ولا يمكن أن أتصور في يوم من الأيام أن أسمح بالتفريط به أو التهاون نحو مستقبله".

"إن تجربتنا الوحدوية في دولة الإمارات هي البرهان الساطع على أن الوحدة والتآزر هما مصدر كل قوة ورفعة وفخر".

المغفور له بإذن الله تعالى

الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان

تهنئة ..

إلى إماراتنا الحبيبة في ذكراها الأربعين...

دمتُ لنا وطن حبٍ وأمان

ودامت القلوب التي تكن لك الولاء

والعيون التي تسهر لتقر عيون من عليك ...

آخر الكلام

الوطن ...حكاية حب لا تنتهي

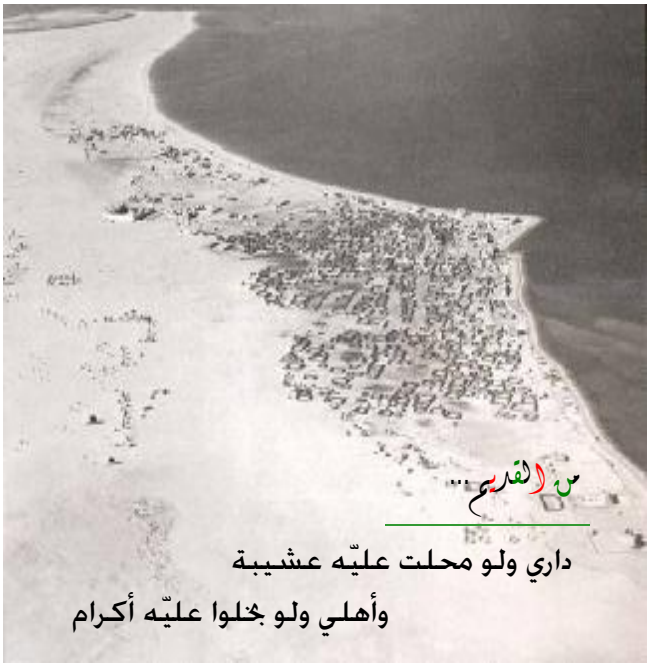

من القديم...

داري ولو محلت عليّه عشيبة

وأهلي ولو خلوا عليّه أكرام

الاتحـــــاد النسائـــي العـــــام

ص.ب 130 أبوظبي – الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 4475333 2 971+

فاكس: 4475202 2 9712+

الموقع الإلكتروني: www.wu.gov.ae البريد الإلكتروني: womenunion@wu.gov.ae